منتدى الشباب حول السياسات الشبابية
Youth Forum for Youth Policy

وثيقة السياسة الشبابية في لبنان

مراجعة قانونية وتقنية

منتدى الشباب حول السياسات الشبابية
Youth Forum for Youth Policy

وثيقة السياسة الشبابية في لبنان

مراجعة قانونية وتقنية

بالتعاون مع مكتب صاغية للمحاماة

أيلول ٢٠١٢

مقدمة

لقد أُقرّت وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء بتاريخ ٣ نيسان ٢٠١٢، وهي بمثابة إعتراف الدولة بمكانة الشباب ودورهم في المجتمع. والوثيقة هي كذلك رؤية الدولة حول التنمية الشبابية الوطنية التي من شأنها ان تؤمّن كافة الخدمات لشابات وشباب لبنان، كما وفرص وصولهم للمشاركة في الشان العام كصانعي قرار.

إن إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء لا يعني انها قابلة للتطبيق في صيغتها الحالية، بل هي بحاجة الى تعديل بعض التشريعات القائمة، وإستحداث أُخرى، كما وتطبيق تشريعات وقرارات قد أُقرّت سابقاً.

وللدقة، ان التوصيات الواردة في وثيقة السياسة الشبابية ليست كلها في المستوى نفسه. فبعضها تتصل بجزئيات صغيرة فيما بعضها الآخر تتناول عموميات يقتضي بالضرورة تفكيكها اذا اردنا اتخاذ خطوات عملية بشأنها. كما ان بعض التوصيات تستوجب اقتراح عدد كبير من الخطوات (مثلا: تحقيق مبدأ المساواة) والاجتهاد بشكل كبير. في حين ان بعض التوصيات الاخرى قد وردت بشكل مجتزأ، وهي بالتالي تحتاج الى اقتراح بتعديلها او اعادة النظر فيها. بالإضافة، فقد إرتأينا اهمية معرفة اذا كانت التوصية قابلة للتنفيذ مباشرة ام انها تستدعي اتخاذ خطوات سابقة لها.

انطلاقاً من ذلك، أُجريت المراجعة القانونية والتقنية على شكل جدول، وقد شملت العواميد الآتية:

التوصية	تفكيك التوصية عند الحاجة	الوضع القانون الحالي	الخطوات الواجبة لانفاذها	الجهة المسؤولة	توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين

١. الخصائص السكانية والهجرة

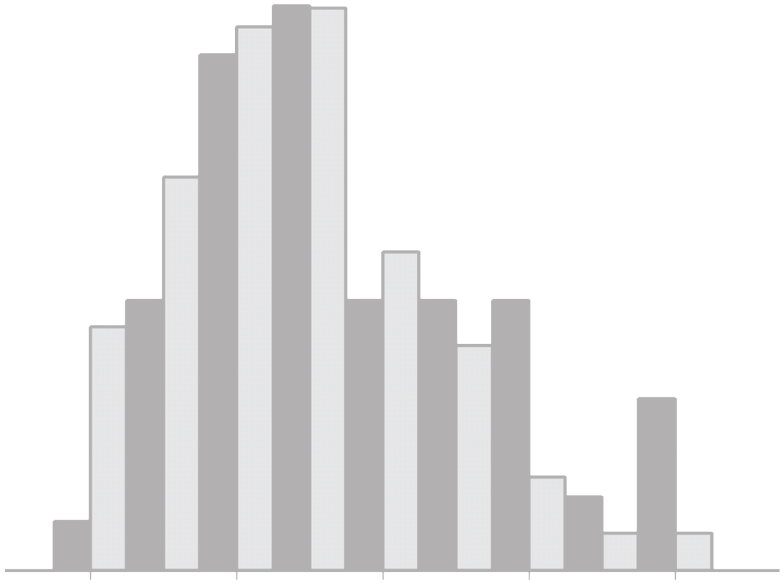

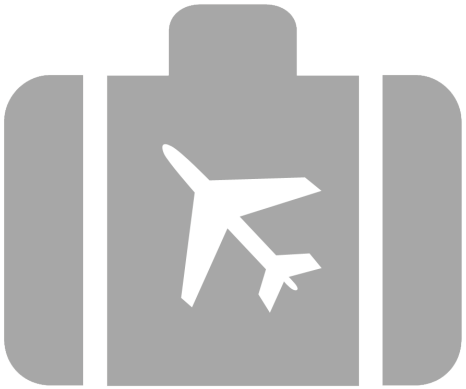

١. الخصائص السكانية والهجرة

يعاني لبنان من نسب عالية في النزوح من الأطراف الى المدن الرئيسية بسبب التفاوت في التنمية بين المناطق. كما ان نسبة الساعين الى الهجرة عالية في لبنان وهي في ارتفاع مستمر نتيجة الوضع الاقتصادي المأزوم وغياب الخطط الاقتصادية والمالية المنتجة من جهة، والحرب الاهلية التي شلّت مؤسسات الدولة ودمّرت الوطن من جهة ثانية، إضافة الى الإعتداءات الاسرائيلية المتكررة منذ العام ١٩٤٨ من جهة ثالثة. كما تتّسم ظاهرة الهجرة في لبنان بإرتفاع نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين المهاجرين، على ان السبب الرئيسي للهجرة بشكل عام – ويشمل ذلك الشباب – هو تحسين الوضع المعيشي. وتُظهر الدراسات ان غالبية الشباب المهاجرين لا ينوون العودة الى الوطن. من هنا ينظر الشباب الى ضرورة معالجة مشاكل النزوح من الأطراف الى المدن الرئيسية كما والعمل على خفض نسب الهجرة وعلى تحضير الأرضية اللازمة لعودة الأدمغة الشابة المهاجرة للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم في عملية التنمية الوطنية.

أ. يلعب التفاوت في التنمية بين المناطق، الذي يشهده لبنان، دوراً حاسماً في زيادة حدة النزوح من الريف والمناطق النائية الى المدن أو الهجرة الى الخارج. لذا، من الضروري إنشاء وزارة تخطيط او تصميم يُعهد اليها إعداد ووضع دراسات لمشاريع تتعلق بالتجهيز والإنماء والتنمية وثم العمل على تنفيذها بالتعاون مع مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها العامة في إطار سياسة عنوانها التوازن التنموي المناطقي العادل مع إعطاء دور للجماعات المحلية على مستوى المشورة والتنسيق والمشاركة بالتنفيذ، ولعل من ابرز الطروحات في هذا المجال ما يلي:

التوصية	**صياغة مخطط توجيهي زراعي – صناعي – تجاري يشمل جميع المناطق اللبنانية وتأمين زراعات بديلة واعتماد رزنامة زراعية واحتضان الزراعة والصناعة الزراعية وتقديم حوافز في المجال الضريبي لهذه القطاعات مما يؤثر ايجاباً على عمالة الشباب في المناطق.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: صياغة مخطط توجيهي زراعي – صناعي – تجاري يشمل جميع المناطق اللبنانية
وضع القانون الحالي	مرسوم رقم ٦٩/١١٦١٥ لاعطاء قروض للمؤسسات الصناعية التي تكون غايتها تصنيع الانتاج الزراعي الفائض والمرسوم الاشتراعي رقم ٤٢/١٥٥ لمراقبة المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية بواسطة دائرة الاحصاء
الخطوات الواجبة لانفاذها	تقييم القوانين ومدى تطبيقها في المسودة النهائية.
الجهة المسؤولة	وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد والمالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	التعليم الزراعي
وضع القانون الحالي	موضوع التعليم الزراعي لا سيما قانون رقم ٨٧/٨ مع تعديلاته بشأن التعليم الزراعي الرسمي الفني والمهني ومرسوم رقم ٦٤/١٥٥٠٨ الذي يحدد شروط الانتساب الى المدارس الزراعية الرسمية واعاشات الطلاب ومرسوم رقم ٩٢/٢٣٨٠ الذي يعين مراكز المدارس الزراعية الفنية الرسمية في المحافظات وقرارات بشأن مناهج التدريس ومرسوم رقم ١٩٦٣/١٢١٢٠ بشأن مساعدات التخصص في الخارج التي تعطيها وزارة الزراعة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تطوير امجالات عمل الشباب في هذا القطاع
الجهة المسؤولة	وزارة الزراعة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	أحكام عامة حول الزراعة (تأمين زراعات بديلة واعتماد روزنامة زراعية)
وضع القانون الحالي	مرسوم اشتراعي رقم ١٩٦٨/٣٧ بشأن تنمية الزراعات المفيدة لاحلالها مكان الزراعات غير المشروعة ومرسوم اشتراعي رقم ٧٧/٨٥ بشأن تنظيم المكننة الزراعية وقرار رقم ١/٣٩٧ صادر عام ١٩٩٦ بمنح بطاقة مزارع أو مربي وقرار رقم ١/٣٩٩ صادر عام ١٩٩٧ بشأن الروزنامة الزراعية وقرارات أخرى بشأن منع استيراد بعض المنتجات الزراعية عملا بالروزنامة الزراعية.
الجهة المسؤولة	وزارة الزراعة
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	من المهم اضافة موضوع المكننة الزراعية وتنظيم انتاج البزور والشروط الفنية لهذا الانتاج واستيراد وتصدير المواد الزراعية والغذائية والحيوانية والأدوية الزراعية. هذا فضلا عن أن موضوع الزراعة يبقى متصلا بالثروة الحيوانية والصحة البيطرية.

تفكيك التوصية عند الحاجة	احتضان الزراعة والصناعة الزراعية وتقديم حوافز في المجال الضريبي لهذه القطاعات مما يؤثر ايجاباً على عمالة الشباب في المناطق.
وضع القانون الحالي	القانون لا يولي النشاطات الزراعية أو العاملة في الصناعة الزراعية اعفاءات ضريبية على ضريبة الدخل، كما أن قانون العمل يستثني العمال الزراعيين من حمايته
الخطوات الواجبة لانفاذها	الغاء استثناء العمال الزراعيين من حماية قانون العمل + تعديل قانون ضريبة الدخل
الجهة المسؤولة	وزارة الزراعة ووزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز تقديم القروض الزراعية الميسّرة عن طريق المؤسسات المعنية القائمة.**
وضع القانون الحالي	• قانون رقم ١٩٩٤/٣٤٣ بشأن تعديل انشاء المصرف الوطني للانماء الزراعي • مرسوم رقم ١٩٦٩/١١٦١٥ بشأن اعطاء قروض للمؤسسات الصناعية التي تكون غايتها تصنيع الانتاج الزراعي الفائض.
الخطوات الواجبة لانفاذها	مراجعة هذه القوانين لمزيد من التسهيلات المصرفية
الجهة المسؤولة	وزارة الزراعة، ومصرف لبنان
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إقامة مشاريع تنموية في المناطق، بحسب الموارد المتوفرة، تشمل المؤسسات العلمية والأكاديمية والصناعية والمدارس الزراعية والصناعة الزراعية.**
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	ننصح أن تأتي هذه التوصية في سياق البحث عن اللامركزية..

التوصية	**تفعيل اللامركزية الادارية من خلال إنشاء بنى تحتية صحيحة وتحقيق الإنماء العادل في كافة المناطق، مما يساهم في الحد من الهجرة الداخلية.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: تعزيز صلاحية البلديات في موازاة تعزيز مواردها.
وضع القانون الحالي	رغم ان للبلديات صلاحيات كثيرة في القانون، الا ان هذه الصلاحيات تبقى عموما نظرية في غياب موارد كافية وايضا في خضوع البلديات للموافقة المسبقة على الكثير من اعمالها مما يشل اعمالها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون البلديات وتعديل قانون الضرائب البلدية ١٩٨٨ وقانون ال TVA ولا سيما بما يتصل بالجزء الرسم المخصص للبلديات من الخليوي.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية ووزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	التفكير بمدى ملاءمة الاتحادات في وضعها الحالي، ولا سيما في ظل تكوينها على اساس طائفي. هل من حاجة لانشاء تجمعات اوسع من البلدية في القانون كالمنطقة أو القضاء كدائرة ادارية تتمتع بشخصية معنوية وتجري فيها انتخاب ممثلين عنها؟
وضع القانون الحالي	حاليا الكيان الوحيد الذي له شخصية معنوية بين البلدية والدولة هو الاتحاد الذي ينشأ بمرسوم بناء على مبادرة من الادارة المركزية او من البلديات المعنية التي تختار أن تنضم في اتحاد. وغالبا ما يأخذ الاتحاد شكلا طائفيا.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون البلديات.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية ووزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	انشاء هيئة ادارية مستقلة لادارة الصندوق البلدي المستقل ووضع معايير من شأنها احداث التنمية واعادة توزيع الموارد بين البلديات ذات القدرات المهمة والبلديات الأخرى.
وضع القانون الحالي	الوضع الحالي: على الرغم من تسمية الصندوق بالصندوق البلدي المستقل، الا انه يخضع لادارة وزارة الداخلية والمالية بشكل كامل. وتتحكم الادارة المركزية بتحديد كيفية استخدام اجزاء كبرى من هذه الموارد كما هي حال عقود سوكلين. كما أن توزيع هذه الموارد يتم على اساس معايير غير منصفة (عدد الاشخاص المسجلين في القيود وليس عدد السكان). ومشاريع التنية تعرف بشكل واسع وتقتصر على البلديات الصغيرة فيما أن الأرقام تثبت أن هذه الاخيرة احسن حالا اجمالا من البلديات الأكبر حجما. ولا وجود لأي آلية لاعادة توزيع اموال بين بلديات غنية وبلديات فقيرة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون البلديات ووضع قانون بانشاء هيئة ادارية مستقلة يتم تضمينه بعض مواد المرسوم ١٩٧٩ بشأن الصندوق البلدي المستقل ومراجعة قرار وزير الداخلية بتحديد مشاريع التنمية.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية ووزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إتخاذ جميع التدابير اللازمة لاعتماد سياسة اسكانية تلحظ التالي: ترشيد انشاء مساكن تتلائم مع الطلب، وتعديل القوانين والضرائب العقارية لخدمة هذه الغاية، وتأمين قروض سكن ميسّرة خاصة بالشباب.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: ترشيد انشاء مساكن تتلاءم مع الطلب
وضع القانون الحالي	لا يوجد أي تمييز حاليا لجهة رسم الترخيص المدفوع لانشاء شقق، على أساس الحجم. ومن أهم النصوص في هذا المجال: ١. المديرية العامة للاسكان: أنشئت بموجب قانون رقم ٧٣/٣١. والغاية منها منح قروض طويلة الأجل لذوي الحاجة لشراء أو بناء أو تحسين أو توسيع أو ترميم مساكن مناسبة. ووضع سياسة اسكانية عامة واعفاءات. ٢. مصرف الاسكان المنشأ بموجب مرسوم رقم ١٩٧٧/١٤ لتنفيذ سياسة الدولة الاسكانية من خلال القروض. ٣. المؤسسة العامة للاسكان:تتولى بناء المساكن وتقديم القروض.
الخطوات الواجبة لانفاذها	قد يكون من المفيد تعديل قانون البناء وقانون الرسوم البلدية لجهة تشجيع بناء شقق بمساحات معينة. كما من المفيد وضع سياسة اسكانية من خلال النصوص المتصلة بالمديرية العامة للاسكان ومصرف الاسكان ومؤسسة الاسكان.
الجهة المسؤولة	وزارة الزراعة تبعا لالغاء وزارة الاسكان والتعاونيات والحاقها بوزارة الزراعة بموجب قانون رقم ٢٠٠٠/٢٤٧ ووزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	تعديل القوانين والضرائب العقارية
وضع القانون الحالي	هنا، في حال شغور العقار، لا يسدد المالك أي ضريبة على الأملاك المبنية ولا أي رسم على القيمة التأجيرية. وهكذا، لا يجد المالك اي رادع ازاء ابقاء الشقة شاغرة، بل ربما يلجأ الى الغش من خلال التصريح انها شاغرة فيما انها ليست كذلك.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الضريبة على الأملاك المبنية وقانون ١٩٨٨ بشأن الرسوم البلدية.
الجهة المسؤولة	وزارة المالية ووزارة الداخلية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	تأمين قروض سكن ميسرة للشباب
وضع القانون الحالي	أنظر أعلاه بشأن ترشيد الاسكان
الخطوات الواجبة لانفاذها	أنظر أعلاه بشأن ترشيد الاسكان
الجهة المسؤولة	أنظر أعلاه.

التوصية	اعتماد خطة لتطوير شبكة النقل العام ووصولها الى جميع المناطق، على أن تلحظ أسعاراً مدروسة للشباب، كما وتأمين وسائل النقل في الريف، مما يساهم في بقاء الاهالي والشباب في مناطقهم (التنسيق بين وزارتيْ الزراعة والاشغال العامة).
تفكيك التوصية عند الحاجة	اعتماد خطة لتطوير شبكة النقل العام
وضع القانون الحالي	ثمة مرسوم أنشئت بموجبه مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك (مرسوم ٦٤٧٩، ١٤-٤-١٩٦١). ولها مجلس ادارة مؤلف من ستة أعضاء. وهي تخضع لوصاية المديرية العامة للنقل في وزارة الأشغال العامة والنقل. + تتولى دائرة النقل البري في مصلحة النقل البري تحديد تعرفات النقل للقطاع الخاص. كما يكون لمجلس الانماء والاعمار صلاحية التخطيط في هذا المجال.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وضع خطة.
الجهة المسؤولة	وزارة الاشغال العامة والنقل ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك فضلا عن مجلس الانماء والاعمار.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	ووصولها الى جميع المناطق خاصة في المناطق الريفية
وضع القانون الحالي	يولي قانون البلديات ١٩٧٧ هذه الأخيرة تنظيم وسائل النقل منها واليها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	قرارات عن مجالس بلدية في المدن والقرى الكبرى,
الجهة المسؤولة	البلديات واتحادات البلديات.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	ايجاد أسعارمدروسة للشباب بالنسبة للنقل العام
وضع القانون الحالي	تنص المادة ٥٠ من **القانون رقم ١٧٣** الصادر في ١٤ شباط سنة ٢٠٠٠ **(موازنة عام ٢٠٠٠)** على اعتماد نصف التعرفة للاولاد في سن الثامنة عشر وما دونو**المعوقين في وسائل النقل العام**
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار قانون باتجاه تخفيض التعرفة للشباب على ان يوسع نطاق المستفدين من التخفيض الى طلاب الجامعة.
الجهة المسؤولة	وزارة الاشغال العامة والنقل + وزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**وضع قاعدة معلومات عن عمالة الشباب (داخل الوطن وخارجه) تشمل المؤشرات الاحصائية وغير الاحصائية التي تيسر عمليات التشخيص وتصميم السياسات وكذلك المتابعة والتقييم.**
وضع القانون الحالي	للمؤسسة الوطنية للاستخدام ان تجري دراسات على أسواق العمل. ولكنها لا تقوم بذلك لغياب الموارد البشرية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المرسوم الاشتراعي بانشاء المؤسسة الوطنية للاستخدام والمرسوم التطبيقي لها.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تصنيف الاراضي الزراعية ومنع استعمالها لمشاريع غير زراعية (مسؤولية التنظيم المدني).**
وضع القانون الحالي	الأراضي تصنف حاليا زراعيا لكن لا شيء يمنع اعادة تصنيفها من خلال مخططات توجيهية جديدة وفق أحكام قانون التنظيم المدني.
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	يقتضي تعديل التوصية بحيث يصار الى اشراك الشباب في مناقشة المخططات التوجيهية على صعيد البلديات او الأقضية. وفي هذه الحالة يقتضي تعديل قانون التنظيم المدني (م.ا رقم ٦٩ الصادر في ٩ ايلول ١٩٨٣)

التوصية	**إصلاح أنظمة ملكية الاراضي**
وضع القانون الحالي	القانون الحالي يأخذ بنظام الطابو وتاليا بالنسبة للاملاك المسجلة على اسم شخص معين تبقى ملكا له حتى ولو احجم عن استعمالها لعشرات السنوات بل حتى في حال تواريه (المغتربين وورثتهم).. ولا يمكن البناء في أي عقار الا باجماع مالكيه وهذا يعطل البناء في عقارات عدة مملوكة بالشيوع وخاصة في المناطق الجبلية والريفية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الملكية العقارية أو تعديل قانون البناء
الجهة المسؤولة	وزارة المالية وزارة النقل والأشغال العامة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تأمين مصادر المياه، والطاقة، ووسائل التدفئة، والصرف الصحي (وزارة الطاقة والاشغال)**
الخطوات الواجبة لانفاذها	المسألة مطلبية ولا تحتاج الى تعديل قانون انما الى تفعيل الادرات والموارد العامة.

التوصية	**توفير الضمان الصحي والاجتماعي للمزارعين بمن فيهم الشباب (وزارتيْ الزراعة والعمل)**
وضع القانون الحالي	العمال الزراعيون مستثنون من حماية قانون العمل ومن الضمان الاجتماعي.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل في اتجاه الغاء الاستثناء.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

٢. العمل والمشاركة الاقتصادية

٢. العمل والمشاركة الاقتصادية

يشكل الشباب ٤١ ٪ من القوى العاملة في حين انهم يشكلون ٢٧ ٪ فقط من السكان مما يُظهر أهمية هذه الفئة من الشعب في انتاج التنمية الاقتصادية. ان مشكلة البطالة في لبنان هي مشكلة مزمنة ومشكلة شبابية بامتياز، اذ تبين الدراسات ان نسبة الشباب من بين مجمل العاطلين عن العمل تبلغ ٦٦ ٪ . هناك مشكلة أساسية في ما يتعلق ببطالة الشباب وهي مدّة البحث عن عمل للذين يودّون دخول سوق العمل للمرة الأولى. كما يعاني الشباب من تحديات في ما يتعلق بديمومة العمل وبالأجر العادل والحماية من الاستغلال. من هنا يجب التخطيط من اجل خفض البطالة وتأمين شروط العمل اللائقة بالشباب.

أ. من اكثر المشاكل جديةً التي يعاني منها الشباب في سوق العمل في لبنان هي قلة المعلومات عن فرص العمل وما تتطلبه من مهارات نتيجة غياب التخطيط وغياب التنظيم في سوق العمل، لذا ينبغي تحسين فرص مشاركة الشباب على المستوى الاقتصادي وتطوير سوق العمل عبر تحقيق الاهداف التالية:

التوصية	**استحداث لجنة عمل دائمة بين وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والاقتصاد والمالية لمتابعة وتقييم سوق العمل ومتطلباته، ومن ثم وضع قاعدة بيانات موحدة حول سوق العمل وتوفيرها بالمجان للجميع، وخاصة للباحثين عن عمل ولأصحاب العمل، عبر جميع الوسائل المتاحة. على أن تتضمن قاعدة البيانات هذه التعريف بكافة الاختصاصات وعلاقتها بسوق العمل.**
الخطوات الواجبة لانفاذها	يقتضي أن يتم التنسيق من خلال المؤسسة الوطنية للاستخدام. مراجعة المرسوم الاشتراعي لانشاء المؤسسة الوطنية للاستخدام.
الجهة المسؤولة	المؤسسة الوطنية للاستخدام و وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والاقتصاد والمالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز عملية نشر المعلومات عن اختصاصات التعليم المهني والتقني وارتباطها بالتعليم العالي بهدف تغيير النظرة الدونية لهذه الاختصاصات.**
وضع القانون الحالي	نظرة دونية الى التعليم المهني والتقني، من دون أي سعي الى ابرازه.
الخطوات الواجبة لانفاذها	لا تحتاج الى تعديل قانوني انما فقط الى تنشيط العمل والتوعية داخل الوزارة.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز التوافق ما بين الحياة المهنية والدراسية، وذلك بتحفيز القطاع الخاص على اعتماد المرونة في تحديد أوقات العمل. وتحفيز المؤسسات التربوية على أخذ احتياجات العاملين بالاعتبار عند برمجة الأنشطة التعليمية.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: تحفيز القطاع الخاص على اعتماد المرونة في تحديد اوقات العمل.
وضع القانون الحالي	لا يميز قانون الضمان الاجتماعي فيما اذا كان الاجير طالبا أو لم يكن كذلك.
الخطوات الواجبة لانفاذها	الاعفاء من اشتراكات الضمان جزئيا أو كليا الطلاب الذين يعملون بدوام جزئي ولما يبلغوا سنا معينة. فلا يسدد عنهم الا اشتراكات نهاية الخدمة. كما يمكن تضمين قانون العمل بندا يولي الأجير الطالب والعامل بدوام جزئي حقا بتعيين فترة اجازته السنوية وتعديل دوام عمله، اذا كان مبررا بحاجات الدراسة التي باشرها قبل الالتحاق بالعمل، شرط تأمين ساعات عمل متساوية للساعات المتفق عليها وأن لا يتعارض ذلك بشكل كبير مع حاجات العمل.
الجهة المسؤولة	مجلس ادارة الضمان الاجتماعي + وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	تحفيز المؤسسات التربوية على أخذ احتياجات العاملين بالاعتبار عند برمجة الأنشطة التعليمية.
وضع القانون الحالي	حاليا، لا ينص القانون على أي شيء مماثل. قد يكون على الدولة انشاء مدارس رسمية ليلية (ثانويات) أو أن يفتح للطلاب في الجامعة اللبنانية تأمين الحضور الالزامي في الجامعة اللبنانية بعد الساعة السادسة مساء.
الخطوات الواجبة لانفاذها	قانون الجامعة اللبنانية + القرارات المتصلة بالتعليم الثانوي بالمدرسة الرسمية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز وتفعيل دور المؤسسة الوطنية للاستخدام ليشمل كل المناطق، وتوسيع اطار عملها ليشمل القطاع الخاص الى جانب القطاع العام.**
وضع القانون الحالي	للمؤسسة ثلاثة مكاتب في بيروت وطرابلس وصيدا فقط (صعوبة الوصول اليها من سكان البقاع وجبل لبنان وعكار). ولكن لا حاجة لقانون طالما أن **المادة ٢٣من مرسوم رقم ٢٠١٩ /١٩٧٩ الخاص بتنظيم المؤسسة:** • تولي مجلس ادارة المؤسسة انشاء مكاتب وفروع للمؤسسة في المناطق كافة. • ولا يولي القانون دورا في مجال القطاع العام الذي يخضع هو لمجلس الخدمة المدنية.
الجهة المسؤولة	وزراة العمل ومجلس ادارة المؤسسة الوطنية للاستخدام
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	اقتراح: تكريس مبدأ المباراة والشفافية في التوظيف في الوظائف العامة مع تغليب معيار الكفاءة.

التوصية	**دعم كل السبل الأخرى التي تعمل في هذا الاتجاه كأسواق التوظيف (Job Fairs) التي تنظمها الجامعات الكبرى أواخر السنة الدراسية، وغيرها من الأنشطة الآيلة الى تعريف الشباب بفرص العمل المتاحة وبالتالي الى خفض مدة البحث عن عمل، ومثل هذا الدور ينبغي ان يُناط عند توفر العمل المناسب، بشكل خاص بالجامعة اللبنانية.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد اي نص حالي في قانون انشاء الجامعة اللبنانية بشأن سوق العمل.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعادة النظر في قانون الجامعة اللبنانية
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**انشاء وتفعيل مكاتب خدمات الارشاد المهني والتوجيه الاكاديمي في الجامعاتوخاصة في الجامعة اللبنانية.**
وضع القانون الحالي	**تتولى دائرة الدراسات والبحث والتطوير التابعة للمصلحة الفنية في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بموجب (مرسوم رقم ٨٣٤٩** صادر في ٢ أيار ١٩٩٦)التحري عن حاجات البلاد الى فنييننمن الناحيتين العددية والنوعية للتعليم والتدريب واقتراح المشاريع الآيلة الى سد هذه الحاجات.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي تبعا لالغاء وزارة التعليم المهني والتقني
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إنشاء شبكة ربط بين الوظائف الشاغرة المطلوبة في السوق المحلي والشباب العاطلين عن العمل عبر موقع الكتروني يُحدد لهذه الغاية.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد موقع الكتروني للمؤسسة الوطنية للاستخدام بهذا الخصوص. ولكن يمكن اتخاذ قرار قي مجلس ادارة المؤسسة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اتخاذ قرار باشاء موقع الكتروني.
الجهة المسؤولة	المؤسسة الوطنية للاستخدام.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**توصية إضافية: إعطاء الاولوية للشباب في الإستثمار والعمل في قطاع النفط والغاز وذلك عن طريق تقديم كافة التسهيلات لهم من تخفيضات ضريبية وغيرها، كون ذلك يخفف من هجرة الشباب.**
وضع القانون الحالي	حاليا، لا ينص القانون على أي تحفيزات للقطاع الخاص لتوظيف شباب.
الخطوات الواجبة لانفاذها	هذه التوصية يقتضي توسيعها لتشمل تحفيز عمل الشباب بشكل عام. ولا يمكن أن يتم ذلك عن طريق اعطاء اولوية بما يشكل تمييزا وفق القانون انما عن طريق اعطاء محفزات للتوظيف لأول مرة. ويتم ذلك عن طريق تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة الى الشباب الذين يتم توظيفهم للمرة الأولى في القطاع الخاص وذلك لفترة معينة. ويمكن الاستعانة بمشروع قانون تقدم به شربل نحاس في هذا المضمار.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	لماذا تنحصر هذه التوصية بقطاع النفط والغاز؟ ربما يقتضي وضع حوافز عدة لتشغيل الشباب.

ب. إن الاقتصاد اللبناني لا يؤمّن حالياً فرص العمل الكافية التي تغطي طلب الشباب الوافدين الى سوق العمل سنوياً، لذا يجب ايلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الأكثر توظيفاً والواعدة، على ضوء التغيرات في أوضاع أسواق العمل الداخلية والخارجية، والقيام بإجراءات من شأنها تحفيز القطاعات المختلفة، من خلال:

التوصية	**اعتماد سياسة للاستخدام على أن تكون في صلب السياسات الاقتصادية.**
وضع القانون الحالي	حاليا، لا يوجد تفكير جدي بهذا الشأن. وتترك سوق العمل للعرض والطلب من دون توجيه. فقط شربل نحاس حاول مؤخرا اتخاذ بعض المبادرات في هذا الاتجاه.
الخطوات الواجبة لانفاذها	انشاء لجنة حكومية مؤلفة من الوزارات الانتاجية فضلا عن وزارتي المال والعمل.
الجهة المسؤولة	رئاسة مجلس الوزراء، وزارة العمل، وزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة ووزارة السياحة ووزارة الزراعة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التوصية	**العمل على تطبيق ربط الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية والمشاريع الانمائية العامة بشرط استخدام يد عاملة محلية شابة.**
وضع القانون الحالي	يتم حاليا استخدام يد عاملة أجنبية رخيصة في مشاريع البنى التحتية والمشاريع الانمائية العامة، من دون شروط تتصل بتشغيل يد عاملة لبنانية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل شروط المناقصات العامة (قانون المحاسبة العمومية).
الجهة المسؤولة	وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والنقل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إصدار دراسات وإحصاءات دورية حول البطالة (اسبابها وانواعها) بالتعاون مع دائرة الاحصاء المركزي بغية إستنباط الحلول المناسبة لها وتخفيض نسبها بالإستناد الى خصوصيات كل منطقة.**
وضع القانون الحالي	لا تصدر دائرة الاحصاء احصاءات دورية في هذا الصدد.
الخطوات الواجبة لانفاذها	مراجعة النصوص المتصلة بدائرة الاحصاء المركزي.
الجهة المسؤولة	أمانة مجلس الوزراء.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	وضع قانون بتعويض للبطالة.

التوصية	**توعية الشباب اللبناني حول أهمية المهن اليدوية والحرفية وتشجيع انخراطه فيها، والسعي الى خلق فرص عمل في ميادين جديدة مثل القطاع الثقافي وقطاع المعلوماتية.**
وضع القانون الحالي	هنا، لا تتبع الدولة أي تحفيز لقطاعات معينة.

التوصية	**تعميم حاضنات الأفكار ومؤسسات الدعم المالي لمبادرات الشباب الاقتصادية.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تعميم حاضنات الأفكار
وضع القانون الحالي	لا يوجد أي تشريع في هذا الخصوص.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون احداث وزارة الشباب والرياضة لايجاد مصلحة في وزارة الشباب والرياضة مهمتها تقديم النصح والارشاد للشباب وتوجيههم مع امكانية اقتراح اعفاءات معينة على غرار الاعفاءات التي تعطى للمستثمر من خلال مؤسسة ايدال.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	مؤسسات الدعم المالي لمبادرات الشباب الاقتصادية
وضع القانون الحالي	تأسست شركة كفالات ش.م.ل في ١٩٩٧ بدعم من المؤسسة الوطنية لضمان الودائع لتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تطويرها وذلك في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والحرف اليدوية والتكنولوجيا. وتدعم وزارة المالية الفوائد من خلال مصرف لبنان.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تفعيل هذه الشركة من خلال المؤسسة الوطنية للودائع ومصرف لبنان.
الجهة المسؤولة	المؤسسة الوطنية للودائع ووزارة المالية ومصرف لبنان.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**دعم الابتكارات والاختراعات الجديدة الشابة.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد تشريع في هذا الخصوص.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون احداث وزارة الشباب والرياضة لايجاد مصلحة في وزارة الشباب والرياضة مهمتها تقديم النصح والارشاد للشباب وتوجيههم مع امكانية اقتراح اعفاءات معينة على غرار الاعفاءات التي تعطى للمستثمر من خلال مؤسسة ايدال.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في حقل الوظيفة العامة.**
وضع القانون الحالي	لجأت الادارة اللبنانية ابتداء من اوائل الثمانينات الى التعاقد من دون مباراة، كما أن الترقيات ورفع الدرجة غالبا ما تحصل بشكل زبائني لمافيها من استنساب. كما أن الادارة عمدت الى المبالغة في استخدام تعيين موظفين بالوكالة في وظائف ليس لديهم المواصفات اللازمة للعمل فيها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الموظفين في اتجاه الحد من استخدام التعيين بالوكالة وجعل الترقية ورفع الدرجات أمرا تحدده مباريات الكفاءة مع ابقاء الاستنساب في حده الأدنى.
الجهة المسؤولة	وزارة التنمية الادارية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اجراء دراسة معمّقة حول التدرّج المهني للطلاب الجامعيين استناداً الى مبدأ «لا عمل بدون أجر»**
وضع القانون الحالي	لا يتضمن القانون أي تنظيم للعمل الذي قد يقوم به طلاب جامعيون لفترات معينة لاكتساب خبرة معنية أولية كجزء من دراساتهم.
الخطوات الواجبة لانفاذها	ايجاد وضعية قانونية لهؤلاء «المتدربين»، تسمح لهم بتقاضي حد أدنى من المداخيل. تعديل قانون العمل.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

ج. إن حركية اليد العاملة وليونتها بالتنقل والتأقلم السريع بين القطاعات وبين المناطق تبعاً للظروف التي تمر بها أسواق العمل، هي ذات شأن في تخفيف حدة البطالة لدى الشباب وفي تحجيم حدة رغباتهم بالهجرة بداعي العمل. لهذه الاعتبارات، ينبغي اعتماد وتطوير التوجيه المهني في التعليم بدءاً من المرحلة الابتدائية وذلك من خلال:

التوصية	**زيادة عدد مراكز التأهيل المهني للمتسربين من المدراس.**
وضع القانون الحالي	مرسوم اشتراعي ٢٦ الصادر في ١٨-١-١٩٥٥ الذي ينص على انشاء المدارس المهنية بمرسوم وعلى أساسه، صدر مرسوم ٩٥٨٣ تاريخ ٢٧-٦-١٩٥٥ يعدد المدارس المهنية الابتدائية والثانوية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المرسوم ٩٥٨٣ بانشاء مراكز تأهيل مهني
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تحفيز المؤسسات الخاصة على تأمين برامج تدريب للشباب على أن يكون التدريب الزامياً في الجامعات ولكافة الاختصاصات.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: التدريب يصبح الزاميا في الجامعات ولكافة الاختصاصات
وضع القانون الحالي	لا يتضمن قانون تنظيم الجامعة اللبنانية الصادر في ٢٦-١٢-١٩٦٧أو قانون التعليم العالي الخاص الصادر في ٢٦-١٢-١٩٦١ الزامات من هذا النوع
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون تنظيم الجامعة اللبنانية الصادر في ٢٦-١٢-١٩٦٧أو قانون التعليم العالي الخاص الصادر في ٢٦-١٢-١٩٦١
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	تحفيز المؤسسات الخاصة على تأمين برامج تدريب للشباب
وضع القانون الحالي	لا يتضمن القانون أي اعفاءات ضريبية لمن ينظم برامج تدريب للشباب، كما لا يتضمن اي تنظيم خاص للتدريب يميزه عن عقود العمل من زاوية الالتزام بالحد الأدنى أو التسجيل بالضمان الاجتماعي.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون ضريبة الدخل لجهة تنزيل جزء من ارباح الشركات التي تنظم برامج تدريب + ادخال مواد خاصة في قانون العمل أو قانون الجامعة اللبنانية وقانون التعليم العالي الخاص لاعفاء عقود التدريب من الالتزامات المترتبة على عقود العمل.
الجهة المسؤولة	وزارة المالية + وزارة العمل + وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**استحداث برنامج للتوجيه المهني في المدارس للمرحلة الثانوية.**
وضع القانون الحالي	لقرار رقم ٥٩٠ الصادر في ١٩-٦-١٩٧٤عن وزارة التربية والناظم للمدارس الثانوية الرسمية لا يلحظ هذا الأمر.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل القرار لوضع هذه التوصية حيز التنفيذ.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اعتماد المدارس لتقنيات حديثة مثل الاختبارات التي توفق بين قدرات الطالب وميوله والاختصاصات الأكثر ملاءمة له.**
وضع القانون الحالي	وفق المرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨-٥-٩٧ ، لوزير التربية أن ينظم بتعاميم بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين (مركز التربوي للبحوث والانماء) تفاصيل محتوى المناهج وأهدافها والوسائل والطرائق العائدة لها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعميم بهذا المعنى يصدر عن وزير التربية والتعليم العالي
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي ومجلس الأخصائيين (المركز التربوي للبحوث والانماء)
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اعتماد برامج تبادل خبرات بين الطلاب الذين انخرطوا في التعليم العالي من جهة وبين طلاب المرحلة الثانوية في المدارس من جهة أخرى لناحية اختيار الاختصاصات.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد برامج مماثلة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	لا داع لتعديل القانون.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

د. حصول الشاب على عمل بدوام كامل لا يعني بالضرورة حصوله على حقوقه الكاملة في العمل. إذ يجب الانتباه الى ساعات العمل وظروفه بشكل أعمق، والتركيز على مشاكل العمل التي يعاني منها الشباب الذين لم يصلوا الى مرحلة التعليم الجامعي والذين انخرطوا في سوق العمل في سن مبكرة، من خلال:

i- المجال القانوني:

التوصية	**تعزيز معرفة الشباب بحقوقهم وواجباتهم والنصوص الراعية لها من خلال اعتماد مادة التربية المدنية في مناهج التعليم المدرسي والمهني.**
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المناهج لادخال المادة المذكورة وتضمينها تعريفا بالحقوق والواجبات. لا حاجة لتعديل قانوني.
الجهة المسؤولة	مركز تربوي للبحوث ووزارة التربية الوطنية..
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**الحد من سياسة التعاقد الوظيفي في القطاع العام بغية ضمان استمرارية العمل وتأمين حقوق العمّال في العمل، ولأن هذه السياسة أثبتت عدم جدواها.**
وضع القانون الحالي	لجأت الادارة اللبنانية ابتداء من اوائل الثمانينات الى التعاقد من دون مباراة، الأمر الذي أدى الى أمور ثلاثة: المس بمبدأ المساواة في دخول الوظيفة العمومية، جعل أوضاع العاملين في هذه الوظيفة هشة فضلا عن تدني مستواها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وقف سياسة التعاقد والعودة الى مبدأ التوظيف من خلال مباراة. لا حاجة لتعديل قانون.
الجهة المسؤولة	وزارة التنمية الادارية ومجلس الخدمة المدنية

التوصية	**تطوير قوانين العمل لتأمين الحماية اللازمة للشباب الذين يقومون بأعمال في مهن غير منظمة.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	لا حاجة.
وضع القانون الحالي	قانون العمل لا يحمي الاجراء بشكل مناسب. مساع الى تعديله، آخرها مشروع قانون للوزير بطرس حرب.
الخطوات الواجبة لانفاذها	مراجعة قانون العمل لحماية اضافية للأجراء.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشرة. ٣ أشهر على أساس أن ثمة مشاريع سابقة.
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تعزيز حماية الأجراء من الصرف التعسفي والاقتصادي، وفتح باب انشاء النقابات من دون حاجة لترخيص مسبق، وادخال مواد بشأن التحرش النفسي والجسدي.

التوصية	**توفير آليات تضمن حماية الشباب العاملين بدوام جزئي لناحية ظروف العمل والضمان الاجتماعي**
وضع القانون الحالي	الدوام الجزئي محمي قانونا ويسجل في الضمان الاجتماعي. ما يحصل هو خارج القانون. لا داع لتعديلات قانونية.

التوصية	تأمين محامين على نفقة نقابة المحامين وتسريع البت بقضايا الصرف التعسفي بحق الشباب.
وضع القانون الحالي	حاليا، نقابة المحامين تعرض خدمات من خلال المعونة القضائية في القضايا الجزائية فقط.. ويمكن التفاوض معها لتوسيع ذلك.. والقانون ينص على سرعة الاجراءات لكن القضاة غير قادرين على ذلك بفعل كثافة الملفات.

التوصية	**تفعيل القوانين التي تعنى بعمالة القُصّار وحمايتهم من كل أشكال الاستغلال.**
وضع القانون الحالي	يسمح قانون العمل بتشغيل الاطفال بسن ١٣ سنة. كما أن مخالفة هذه القواعد –في حال تثبيتها بمحضر لمفتش- لا نخضع لعقوبات زاجرة. وثمة مرسوم يحدد الأعمال الأكثر خطورة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل والمراسيم المتصلة بعمالة الأطفال.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تفعيل دور التفتيش في قطاعات العمل وضمان تطبيق قانون العمل، خاصة في الشركات الكبرى، وإلزام المؤسسات به من خلال محاسبة المؤسسات المخالِفة، وذلك عن طريق تزويد المفتشين بالاجهزة والادوات والمواد اللازمة، مما يساعد على حماية الشباب من المخاطروالاستغلال.**
وضع القانون الحالي	للاسف، ما تزال أعمال مفتشي وزارة العمل محدودة ويقتضي اعطاؤهم مزيد من الصلاحيات بموجب قانون العمل ومرسوم التفتيش في اماكن العمل. وأهم من ذلك، هو كون العقوبات غير رادعة لامكانية الاكتفاء بتسديد غرامة سندا للمادتين ٢ و٣ من المرسوم الصادر في ٤ مايو ١٩٦٨ بشأن العقوبات.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل ومرسوم التفتيش في أماكن العمل والمرسوم الصادر في ٤ مايو ١٩٦٨.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر.

ii- المجال النقابي:

التوصية	**تفعيل دور النقابات العمالية لناحية ضمان مشاركة الشباب وتمثيل مصالحهم.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: تفعيل النقابات العمالية في القطاع الخاص
وضع القانون الحالي	حاليا، يخضع انشاء النقابات لترخيص مسبق. ولا يوجد أي آلية لتحديد مدى تمثيلية النقابة بل ان الحكومة اعلنت الاتحاد العمالي العام الأكثر تمثيلا من دون اي معيار موضوعي. ولم يقر لبنان اي اتفاقية دولية او عربية بشأن حرية انشاء النقابات.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل + اقرار اتفاقية العمل الدولية (٨٧) + اقرار اتفاقية العمل العربية رقم ٨ بشأن الحقوق النقابية. (وضع معايير لاختيار النقابات الأكثر تمثيلا، على أن تمنح الدولة حقوقا مالية للنقابات الأكثر تمثيلا وتدخلهم حكما في عدد من المؤسسات) + تعديل نصوص تعيين ممثلين في هيئات معينة كما هي حال ...
الجهة المسؤولة	وزارة العمل + وزارة الخارجية + أمانة مجلس الوزراء بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	أولا، يعدل قانون العمل، ويتم المصادقة على الاتفاقية ٨٧، وهنالك مشروع قانون تقدم به شربل نحاس لمصادقة المعاهدة ولم يقره مجلس الوزراء بعد. ومن ثم يتم تعديل عدد من النصوص التي تتصل بتمثيل الجهة الأكثر تمثيلا.

تفكيك التوصية عند الحاجة	نقابات في القطاع العام
وضع القانون الحالي	حاليا، لا تسمح المادة ١٥ من قانون الموظفين بانشاء نقابات للموظفين في القطاع العام. كما يقتضي هنا ايضا مراعاة الأكثر تمثيلا.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الموظفين.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل + وزارة التنمية الادارية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر, هنالك اقتراح قانون تقدم به سامي الجميل بهذا الخصوص، لكنه يستثني القضاة الى جانب القوى الامنية والمسلحة. وهذا أمر يقتضي تعديله بالنسبة الى القضاة على الأقل.

التوصية	**أن تكون مدة التدرج في المهنة مقابل أجر، لا بشكل مجاني، على أن لا يقل هذا الاجر عن الحد الأدنى للأجور.**
وضع القانون الحالي	حاليا، لا حماية قانونية للمتدرجين بتاتا. وهم يعانون من استغلال حقيقي. ويستمر التدرج ثلاث سنوات، ومن دون أجر أو بأجر غير كاف في عديد من الحالات.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة + النظام الداخلي لمهنة المحاماة.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل بالتنسيق مع نقابتي المحامين في طرابلس وبيروت.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر. شهران لغايات التنسيق.
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تخفيض مدة التدرج من ثلاث سنوات الى سنتين. اعطاء المتدرجين حق انتخاب ممثلين لهم في مجلس نقابة المحامين.

iii- ظروف العمل:

التوصية	**تحسين ظروف عملهن، وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي لهن، وتأمين حق تمثيلهن في المنظمات العمالية، وحمايتهن من التفرقة والتحرش الجنسي وخلافه.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: تحسين شروط عمل النساء.
وضع القانون الحالي	حاليا، لا يتضمن القانون أي مواد خاصة بالتحرش الجنسي او النفسي، لا في قانون العقوبات ولا في قانون العمل. كما أن المادة السابعة من قانون العمل تستثني عددا من النساء اللواتي يعملن في مؤسسات عائلية أو في البيوت أو في العمل الزراعي. اما بالنسبة الى العمل غير النظامي، فهو خارج القانون.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل + تعديل قانون العقوبات.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل + وزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر. ثمة مشروع قانون أعدته جمعية نسوية لتعديل قانوني العمل والعقوبات في هذا المجال وهو جاهز للاقرار في حال توفر الارادة.

تفكيك التوصية عند الحاجة	تحسين شروط تمثيل النساء في النقابات.
وضع القانون الحالي	يقتضي تعديل قانون العمل لاشتراط تمثيل النساء في مجالسها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر. راجع تعديل قانون العمل.

التوصية	**اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق مرسوم تأمين متطلبات الصحة والسلامة في العمل لجميع العاملين والعاملات.**
وضع القانون الحالي	للاسف، ما تزال أعمال مفتشي وزارة العمل محدودة ويقتضي اعطاءهم مزيد من الصلاحيات بموجب قانون العمل ومرسوم التفتيش في اماكن العمل. وأهم من ذلك، هو كون العقوبات غير رادعة لامكانية الاكتفاء بتسديد غرامة سندا للمادتين ٢ و٣ من المرسوم الصادر في ٤ مايو ١٩٦٨.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل ومرسوم التفتيش في أماكن العمل ومرسوم الصادر في ٤ مايو ١٩٦٨.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر. انظر تعديل قانون العمل.

التوصية	**تأمين أماكن عمل مناسبة ومجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيل عمل «لجنة تفعيل حقوق المعوقين في العمل» التابعة لوزارة العمل.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	انشاء جميع الابنية الجديدة (العامة والخاصة) وفقا لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت
وضع القانون الحالي	صدر المرسوم رقم ٧١٩٤ في ٢٠١١/١٢/١٦ لتحديد معايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت
الخطوات الواجبة لانفاذها	تنفيذ المرسوم ٧١٩٤ لدى اصدار رخص البناء
الجهة المسؤولة	وزارة الاشغال العامة والمديرية العامة للتنظيم المدني
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	تأهيل الابنية الموجودة ذات الاستخدام العام
وضع القانون الحالي	القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ يلزم تأهيل جميع الابنية العامة والخاصة ذات الاستخدام العام وفقا لمعايير الحد الأدنى للأبنية والمنشآت
الخطوات الواجبة لانفاذها	• التقدم بخطط لتأهيل الابنية العامة والخاصة ذات الاستخدام العام • رصد الاعتمادات اللازمة لعملية تأهيل الابنية العامة
الجهة المسؤولة	وزارة الاشغال العامة وحميع الادارات العامة ومالكي الابنية الخاصة ذات الاستخدام العام ووزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مهلة تسوية الاوضاع تنتهي في كانون الاوّل ٢٠١٧

التوصية	**إستكمال اصدار مراسيم تطبيقية متعلقة بالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بعمل ذوي الاحتياجات الخاصة في الوزارات المعنية والتشدد بتطبيقها حيثما وُجدت.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع العام
وضع القانون الحالي	قانون حقوق المعوقين يوجب تخصيص ٣٪ من الوظائف في القطاع العام للأشخاص المعوقين من العدد الإجمالي للفئات والوظائف جميعها
الخطوات الواجبة لانفاذها	تكييف مباريات مجلس الخدمة المدنية مع الاحتياجات الخاصة للاشخاص المعوقين
الجهة المسؤولة	مجلس الخدمة المدنية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	تشجيع توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الخاص
وضع القانون الحالي	تخصيص وظائف للمعوقين في القطاع الخاص وفقا لشروط القانون ٢٠٠٠/٢٢٠
الخطوات الواجبة لانفاذها	• نشاء صندوق لجباية الغرامات من ارباب العمل المخالفين • حسم على ضريبة الدخل عن كل شخص معوق غير ملزم باستخدامه
الجهة المسؤولة	وزارة العمل ووزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	لا حاجة لاضافة شق يتعلق بقيام مؤسسة الاستخدام بدورها في تأهيل المعوقين وارشادهم الى سوق العمل بما ان ذلك مطروح اعلاه بشكل عام لجميع الشباب. ان تأمين حق العمل للمعوقين لا يقع ضمن هذه الفقرة (د-٣) المعنية بظروف العمل بل قد يكون من الافضل اضافتها في الفقرة -أ- او –ب- اعلاه. اما النقطة الاولى (تجهيز اماكن العمل) فهي في مكانها الصحيح.

تفكيك التوصية عند الحاجة	منح تعويض البطالة للمعوقين العاطلين عن العمل
وضع القانون الحالي	لا يتم تنفيذ المرسوم رقم ٧٧٨٤ الصار في العام ٢٠٠٥ والذي يحدد شروط الاستفادة من تعويض البطالة للاشخاص المعوقين كما وقد استبعد العديد من المعوقين من الحق بالحصول على تعويض
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المرسوم ٧٧٨٤ من اجل توسيع شروط الاستفادة من تعويض البطالة
الجهة المسؤولة	وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية

تفكيك التوصية عند الحاجة	تفعيل عمل «لجنة تفعيل حقوق المعوقين في العمل» التابعة لوزارة العمل
وضع القانون الحالي	تم تشكيل اللجنة منذ العام ٢٠٠٣ لكن تم تعطيل عملها

التوصية	**تعزيز التوافق ما بين الحياة المهنية والعائلية، لاسيما بتحفيز مؤسسات العمل على انشاء حضانات لتسهيل مثابرة النساء الشابات في العمل، وحماية حقهن في الأمومة من خلال تطبيق القوانين المرعية الاجراء.**
وضع القانون الحالي	حاليا لا يوجد أي نصبشأن انشاء حضانات. علما أن مشروع تعديل قانون العمل الذي تقدم به الوزير السابق بطرس حرب نص في المادة ٤٠ منه على وجوب توفير دور للحضانة في المؤسسات التي تستخدم عددا كبيرا من النساء اما من قبل صاحب المؤسسة بمفرده أو بالاشتراك مع مؤسسة أو مؤسسات أخرى. وذلك تطبيقا للمادة ٧٠ من اتفاقية العمل العربية رقم ١ المبرمة. كما أقرت لجنة الصحة النيابية تعديل مواد من نظام الموظفين وقانون العمل لتمديد اجازة الأمومة من ٧ الى ١٠ أسابيع. يبقى اقراره في مجلس النواب. يبقى أن مشروع حرب طرح بعض المواد المهمة كالسماح للمرأة المرضع بفترة أو فترات للرضاعة مجموعها ساعة واحدة يوميا وذلك لمدة ٦ أشهر من تاريخ عودتها الى العمل بعد الوضع (عملا بالمادة ٦٧ من اتفاقية العمل العربية رقم ١ المبرمة) وحظر تشغيل المرأة الحامل ساعات عمل اضافية خلال فترة الحمل ولمدة ٦ أشهر من تاريخ الوضع.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العمل في اتجاه انشاء حضانات وزيادة مدة اجازة الأمومة واتاحة وقت للارضاع.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز القدرات والامكانات الخلاقة للشباب العاملين في مجال الاقتصاد غير النظامي ومساعدتهم على التحول من العمالة غير النظامية الى العمالة النظامية.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: تعزيز القدرات والامكانات الخلاقة للشباب العاملين في مجال الاقتصاد غير النظامي
وضع القانون الحالي	القانون لايولي حاليا الشباب أي اعتبارات خاصة، سواء لجهة الموجبات المترتبة عليهم كأصحاب عمل أو على الأعباء التي تترتب على أصحاب العمل في حال توظيفهم. ربما هذا الأمر يدفع كثيرا من الشباب الى العمل في الاقتصاد غير النظامي، اما لعدم قدرتهم على تحمل أعباء ضريبية في بدايات استثماراتهم وخصوصا في ظل الاحتكارات وضعف القوانين الضامنة للمنافسة. ومن أهم القوانين المنافية لحرية المنافسة هو المرسوم الاشتراعي ١٩٦٧/٣٤ بشأن التمثيل التجاري.
الخطوات الواجبة لانفاذها	رأسها المرسوم الاشتراعي ٦٧/٣٤ بشأن التمثيل التجاري، + تسهيل تأسيس الشركات للأشخاص من الفئات العمرية الشابة (تخفيض رسوم التأسيس والأعباء..). + قروض مدعومة للأشخاص من الفئات العمرية الشابة بالتعاون مع شركة كفالات ش.م.ل بالتنسيق مع وزارة المالية والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
الجهة المسؤولة	المالية + المؤسسة الوطنية لضمان الودائع + مصرف لبنان.

تفكيك التوصية عند الحاجة	مساعدة على التحول من العمالة غير النظامية الى العمالة النظامية
وضع القانون الحالي	قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يرتب غرامات باهظة على أصحاب العمل الذين لم يصرحوا عن أجرائهم أو عن كامل رواتبهم.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تحفيز اصحاب العمل على تسجيل الأجراء الشباب ربما يقتضي قانون عفو عن الغرامات وربما عن جزء من الاشتراكات المستحقة سابقا، على أن تطبق هذه الاعفاءات على الأجراء الذين يدخلون في فئة الشباب أو أيضا على أصحاب العمل من فئة الشباب اذا كانوا أنشؤوا مؤسسات جديدة.
الجهة المسؤولة	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة العمل، وزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

٣. الاندماج الاجتماعي ومشاركة الشباب في الحياة السياسية

٣. الاندماج الاجتماعي ومشاركة الشباب في الحياة السياسية

يرى الشباب أن الانقسام الطائفي والمذهبي يشكل عائقاً أساسياً يحول دون مشاركتهم الفاعلة في مجالات الحياة المختلفة. كما ان مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة العامة هي ضرورية لممارسة مواطنيتهم الكاملة. من هنا، فانه من الضروري العمل على تحفيز الاندماج الاجتماعي وإزالة جميع العوائق القانونية والادارية الآيلة الى تهميش دور الشباب في الحياة العامة.

أ. إن أولى متطلبات الاندماج الاجتماعي هي افساح المجال للتفاعل الاجتماعي بين الشباب من طوائف وخلفيات ثقافية مختلفة، من خلال:

التوصية	**توسيع نطاق المساحات العامة والمشتركة، ودعمها وتعزيز نوعيتها، من مؤسسات تربوية وترفيهية وثقافية ومنظمات شبابية وحث المؤسسات التعليمية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص على دعم بيوت الشباب وتشغيلها بحيث تقدم خدمات مختلفة للشباب، بما في ذلك خدمات السكن القصير الأمد.**
وضع القانون الحالي	أقرت جمعيات بيوت الشباب بموجب مرسوم نافذ حكما رقم ٢٠٠٧/٢١٣ مع تعديلاته بشأن تنظيم الحركة الرياضية والشبابية والكشفية. وهي بيوت للاستقبال والاقامة فقط وتكون اما دائمة واما موسمية.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة

التوصية	**ايجاد أماكن للأنشطة الثقافية والترفيهية من أجل تعزيز فرص التفاعل والاختلاط بين الشباب، مثل توأمة النوادي والزيارات المتبادلة أو المشتركة للأماكن الأثرية أو إقامة الندوات أو الحفلات المشتركة.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	يمكن اللجوء الى ذلك من دون تعديل قوانين، من خلال خطط على صعيد وزارات الثقافة والتربية الوطنية والشباب والرياضة. ولكن يمكن أيضا ولكن يمكن أيضا مراجعة المرسوم رقم ٢٠٠٧/٢١٣ الآيل الى تنظيم الحركة الرياضيّة والشبابيّة والكشفيّة وقانون ٢٠٠٤ بتنظيم الهيئات الشبابية من ضمن تنظيم وزارة الشباب والرياضة، وذلك بهدف ادخال مواد من شأنها تحفيز النوادي على التوأمة والتخالط الطائفي.
وضع القانون الحالي	تعيدل قانون ٢٠٠٤ ومرسوم ٢٠٠٧.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وزارة الشباب والرياضة.
الجهة المسؤولة	تنفيذ مباشر

ب. تشوب المنظومة القيَمية الثقافية في لبنان نتوءات كثيرة ساهمت في تفاقم التمييز الاجتماعي بشتى أنواعه، وهذا من شأنه خلق احكام مسبقة متعددة مما يصعّب عملية الاندماج الجتماعي. من هنا، يجد الشباب أنه من الضروري العمل على تغيير هذه المنظومة القيَمية الثقافية من خلال:

التوصية	**إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتعديل كافة القوانين التي تضمن المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.**
وضع القانون الحالي	مؤخرا، صدرت قوانين عدة في اتجاه تكريس المساواة في قوانين ذات طابع اقتصادي أو ضرائبي. ولكن يبقى هنالك الكثير من أبواب التمييز، ابرزها في قانون التجارة وقانون العقوبات وقانون الجنسية والأحوال الشخصية. كما ما يزال لبنان مقصرا في تأمين حماية المرأة ضد التمييز.
الخطوات الواجبة لانفاذها	الغاء التحفظات التي وضعها لبنان على اتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). + تعديل قانون العقوبات (مواد ٥١٢ و٥٢٢ و٥٠١ و٥٥١ + ادخال مادة عن التحرش الجنسي) + تعديل قانون التجارة وتحديدا الفصول المتصلة الافلاس + ادخال قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية يكون ضامنا للمساواة مع السعي الى تعديل القوانين الطائفية.
الجهة المسؤولة	وزير العدل + وزير الخارجية + والقيمون على تعديل قوانين الطوائف كلا بما يخصه.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اعتماد آليات للمحاسبة على التحريض المذهبي في الإعلام.**
وضع القانون الحالي	ثمة نصوص في قانون العقوبات تعاقب اثارة النعرات الطائفية.. ولكنها غالبا ما تستخدم لقمع الحريات اكثر مما تستخدم لقمع الممارسات الخطرة والمسيئة حقيقة كما ولو صدرت عن زعماء طائفيين أو عن حركات طائفية. ومن هنا، المشكلة هنا ليست في النصوص انما في طبيعة الأشياء المحيطة وفي كيفية تطبيقها.

التوصية	تعزيز دور الإعلام الشبابي، ودعم البرامج والأنشطة الإعلامية الثقافية الموجهة إلى الشباب.
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: الأول، تمكين الشباب من انشاء صحف سياسية
وضع القانون الحالي	قانون المطبوعات الحالي يمنع الحصول على تراخيص لمطبوعات سياسية جديدة بحجة أن العدد الحائز على رخص هو كبير جدا وأن السوق لا تستوعب المزيد. وبذلك باتت الرخص المعطاة امتيازا يتعارض مع حرية التعبير ولها سعر سوق.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون المطبوعات (١٩٦٢) في اتجاه الغاء الامتياز.
الجهة المسؤولة	وزارة الاعلام
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	الثاني، دعم البرامج والأنشطة الاعلامية الثقافية الموجهة الى الشباب
وضع القانون الحالي	هنا، يقتضي أن يقوم مجلس الاعلام المرئي والمسموع بمهام اضافية في اتجاه تنبيه وسائل الاعلام الخاصة الى وجوب احترام دفاتر الشروط بتخصيص برامج للشباب. كما يقتضي توجيه الاعلام الرسمي (اذاعة وتلفزيون ووكالة وطنية) في هذا الخصوص.
الجهة المسؤولة	وزارة الاعلام والمجلس الاعلى للاعلام لمرئي والمسوع
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تنفيذ مباشر

التوصية	**تسهيل إنتاج برامج إعلامية من إعداد الشباب وإدارتهم وتقديمهم.**
وضع القانون الحالي	الوضع الحالي: لا وجود لتحفيزات. وثمة عوائق عدة على الانتاج السينمائي والمسرحي (انظر اقتراحات اضافية).
الخطوات الواجبة لانفاذها	فتح باب المنح التي تساعد الشباب على انجاز اعمال مشابهة. كما يقتضي ربما تسهيل الحصول على قروض لهذه الغاية من خلال.
الجهة المسؤولة	وزارة الاقتصاد الوطني (قانون يتيح القروض بشأن الشركات الاعلامية الصغيرة والمتوسطة) + تعديل قانون تنظيم وزارة الشباب والرياضة (٢٠٠٤) لفتح الباب امام دعم نشاطات مماثلة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	هنا، يقتضي اضافة مواد تتصل بتسهيل الانتاج السينمائي والفني، مما يفرض تعديل القوانين المتصلة بالمسرح والسينما. الغاء المرسوم الاشتراعي ٧٧ بشأن المسرح، وتعديل قانون ١٩٤٧ بالنسبة الى الأعمال السينمائية (مشروع قانون وضعه المرصد لالغاء قوانين الرقابة على الأعمال الفنية)

التوصية	**تعزيز الإعلام البديل بين الشباب.**
وضع القانون الحالي	لا يضع القانون الحالي محظورات على الاعلام البديل. وتاليا، للشباب هامش واسع هنا في تحقيق ذلك.

التوصية	**توعية المجتمع حول ذوي الحاجات الخاصة، لا سيما في المناطق وبين الشرائح التي تعتبر الإعاقة من الأمور المعيبة، حيث يرفض الأهل الإفصاح عنها أو التعاطي معها بشكل عادي مما يؤدي إلى سجن ذوي الحاجات الخاصة داخل المنزل.**
وضع القانون الحالي	لا حاجة لتعديل قانون لتنفيذ هذه التوصية.

ج. بالاضافة الى القيَم الاجتماعية، يلعب التمييز أمام القانون دوراً سلبياً في عملية الاندماج الاجتماعي. من هنا، يرى الشباب أنه من الضروري العمل على تأمين تساوي الجميع أمام القانون كشرط أول لبناء المواطنية وذلك من خلال التالي:

التوصية	**اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمضي في تعديل كافة القوانين من اجل تحقيق المساواة التامة بين الشباب اللبناني، اي ذكور وإناث، وإلغاء التمييز بين الشباب اللبناني (ذكور وإناث) المبني على اساس المعتقد الديني، او السياسي، او المناطقي او غيره. كما وإلغاء التمييز ضد الشباب والاطفال استناداً الى السن كون ذلك معياراً خاطئاً.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: وضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية مبني على المساواة بين الجنسين ومن دون تمييز على أساس العرق أو الطائفة أو الدين..
وضع القانون الحالي	لا وجود حاليا لقانون مدني للأحوال الشخصية. انما فقط بعض المشاريع المقدمة من جمعيات غير حكومية (جمعية شمل) أو أيضا من أحزاب (الحزب السوري القومي الاجتماعي). وكلا المشروعين في لجان المجلس النيابي.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وضع قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	الغاء تجريم المثليين
وضع القانون الحالي	تعاقب المادة ٥٣٤ المجامعة خلافا للطبيعة، وتطبق هذه المادة اجمالا على أنها تدين العلاقات المثلية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العقوبات.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إقرار مراسيم تطبيقية لقانون ٢٠٠٠\٢٢٠ الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والعمل وتشديد العقوبات على المخالفين لتلك القوانين وإيجاد مؤسسات وسطية تعنى بذوي الحاجات المختلفة.**
وضع القانون الحالي	ينص القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ على ضرورة دمج المعوق في المجتمع وعلى حقه بالتعليم والعمل
الخطوات الواجبة لانفاذها	• وضع استراتيجية وطنية لتحديد آليات تنفيذ القانون • اعتماد سياسة الدمج التربوي والمهني والابتعاد عن سياسة العزل المعتمدة
الجهة المسؤولة	وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة العمل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تأمين حق المرأة بمنح الجنسية اللبنانية لأولادها وزوجها بما لا يتناقض مع مراعاة قاعدة خطر التوطين.**
وضع القانون الحالي	قانون الجنسية ينقل الجنسية عن طريق الأب والزوج الرجل. بالمقابل ليس للمرأة اللبنانية أن تنقل الجنسية لأولادها أو لزوجها. كما لبنان ما يزال متحفظا بشأن معاهدة منع التمييز بين الرجل والمرأة على المادة المتصلة بالجنسية. وقد تم اعداد مشاريع قوانين عدة، منها مشروعي قانون وزارة الداخلية زياد بارود ومشروع قانون الهيئة الوطنية للمرأة والذي أدخل احكاما خاصة بشأن المولودين من أب فلسطيني. واجمعت هذه المشاريع الى اعطاء الحق بمنح الجنسية للاولاد من دون الازواج.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الجنسية ورفع التحفظات بشأن المادة المتصلة بالجنسية في اتفاقية سيداو.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية ووزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر.

التوصية	**تحسين وضع الاصلاحيات وسجون الأحداث ووضع برامج متخصصة نفسياً وتربوياً وترفيهياً والاهتمام بالجانب الثقافي والصحي لهؤلاء السجناء.**
وضع القانون الحالي	قانون الحدث المخالف للقانون ٢٠٠٢
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الأحداث وتخصيص موازنة اضافية للاصلاحيات ومراكز استقبال الأحداث المخالفين للقانون
الجهة المسؤولة	وزارة العدل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إصدار بطاقة شبابية تقدّم حسومات خاصة للشباب، في مجالات النقل والثقافة على سبيل المثال وتسهّل لهم فرص الوصول الى مصادر المعلومات، وتعزّز انخراطهم في الحياة العامة والمُجتمعية.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد قانون مماثل. وتاليا، لا يتمتع الشباب بأي تخفيض حاليا، الا ما أقرته مؤخرا وزارة الاتصالات بشأن الانترنت.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وضع مشروع قانون باشناء بطاقة شبابية.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر.

د. يُعتبر تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة أساساً لايجاد وإنجاح السياسة الشبابية بشكل عام، وخاصة لناحية تحفيز الاندماج الاجتماعي. من هنا تأتي ضرورة ضمان حق الشباب بالمشاركة في العمل المدني والنشاط السياسي بشتى أشكاله وتحفيز هذه المشاركة عبر التالي:

التوصية	**تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب اليها في قانونيْ ١٩٠٩ في وزارة الداخلية و٦٢٩/ ٢٠٠٤ في وزارة الشباب والرياضة الى سنّ الخامسة عشر عاماً تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية.**
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة.

تفكيك التوصية عند الحاجة	تخفيض سن الانتساب الى جمعية لا تبتغي الربح.
وضع القانون الحالي	قانون ١٩٠٩ يحصر الانتساب بمن تجاوز ٢٠ سنة. وقد قدم مؤخرا النائب سيمون أبي رميا اقتراح قانون بهذا الخصوص، تم اقراره من قبل لجنة الرياضة والشباب.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون ١٩٠٩.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	هنالك مشروع من رئيس لجنة الشباب والرياضة لتخفيض سن الانتساب ويمكن الاستعانة به.

التوصية	**إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية الى الثمانية عشر عاماً.**
وضع القانون الحالي	لا يشارك في الانتخابات الا من بلغوا ٢١ سنة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المادة ٢١ من الدستور وتعديل قانون الانتخابات النيابية والبلدية.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية ومجلس الوزراء والمجلس النيابي ورئيس الجمهورية.
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تعديل الدستور ومن ثم القانون.

التوصية	**إقرار قانون تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية والبلدية الى الحادية والعشرين عاماً.**
وضع القانون الحالي	لا يترشح الا الذين بلغوا ٢٥ سنة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الانتخابات النيابية والبلدية.
الجهة المسؤولة	وزارة الداخلية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	مباشر.

التوصية	**اعادة احياء اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية مع ضمان إجراء الانتخابات بشكل دوري واستقلالية عمل مجالس الفروع**
تفكيك التوصية عند الحاجة	احياء اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية
وضع القانون الحالي	فرض اتحاد الطلاب نفسه كجمعية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات كقوة داعمة لتطوير الجامعة اللبنانية. وقد نص القانون المنفذ بمرسوم رقم ٢٩٦٣ تاريخ ١٩٧٢/٠٣/١٦ على تمثيل الاتحاد في مجلس الجامعة حضورا وتصويتا. وفي ١٩٧٧ تم تفريغ هذه المشاركة من مضمونها وفي ١٩٩١ لم يعد للاتحاد ممثلون في مجلس الجامعة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون تنظيم الجامعة اللبنانية في اتجاه اعطاء الاتحاد وضعية قانونية واعطاء ممثليه المنتخبين امكانية المشاركة في مقررات مجلس الجامعة. والسؤال الذي يطرح: هل يبقى موحدا أم يمكن انشاء اتحادات عدة تتمتع بحق التمثيل والمشاركة في حال اثبات صفتها التمثيلية من خلال توفر معايير موضوعية.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**دعم الدولة للجمعيات الشبابية مالياً لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.**
وضع القانون الحالي	حاليا، ليس هنالك معايير موضوعية لافادة جمعيات الشباب من منح أو مساعدات من الدولة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	عملا بمبدأ تعزيز حق المشاركة، يقتضي تمكين الجمعيات التي تتوفر فيها شروط معينة (عدد معين من الشباب، مختلطة طائفيا، الخ...) الاستفادة من منح معينة.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعديل قانون وزارة الشباب والرياضة رقم ٢٠٠٤/٦٢٩ والمراسيم التي اعتمدت في إطاره أو في موازاته وذلك إحتراماً للمبادئ العامة المنصوص عليها في الدستور وللمواثيق الدولية المتعلقة بحرية إنشاء الجمعيات.**
وضع القانون الحالي	حاليا، تنشأ النوادي وجمعيات الشباب بموجب ترخيص من قبل وزارة الشباب والرياضة، ويتوجب الحصول على ترخيص آخر عند اجراء أي تعديل على الأنظمة، مما يحد من حرية التجمع وانشاء الجمعيات ولمشاركة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون وزارة الشباب والرياضة رقم ٢٠٠٤/٦٢٩ والمراسيم التي اعتمدت في إطاره على أن تحدد الوزارة معايير موضوعية لاعتماد نواد وجمعيات مؤسسة قانونا، ويكون اعتماد هذه المؤسسات شرطا لتلقي منح مالية من الدولة.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تفعيل دور وزارة الشباب والرياضة على مستوى الاهتمام بقطاع التنمية الشبابية اسوةً بقطاع الرياضة.**
وضع القانون الحالي	قانون ٢٠٠٤ لانشاء الوزارة يحصر دورها في مهام معنية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون ٢٠٠٤ لتكريس نظرة أكثر شمولية لاهتمامات الشباب وخصوصياتهم.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إعادة إحياء اتحاد شباب لبنان والتعلم من تجربة السنوات الماضية، على ان يضم هذا الاتحاد كافة الجمعيات والمنظمات الشبابية الحزبية في لبنان.**
وضع القانون الحالي	وفق قرار ٩٨١م/٩٨ الصادر في ٨ آب ١٩٩٨، ثمة نموذج خاص لانشاء اتحاد شبابي (من جمعيات عدة). لا حاجة لتعديل قانون انما لمبادرات فردية وجماعية لانشاء اتحاد جديد يكون ممثلا للشباب.
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تعديل التوصية: المبادرة الى انشاء اتحاد شبابي.

٤. التربية والثقافة

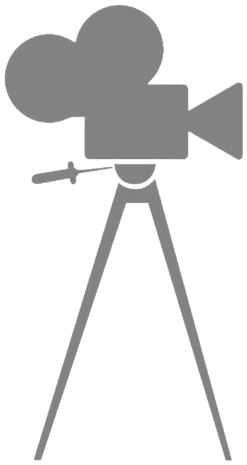

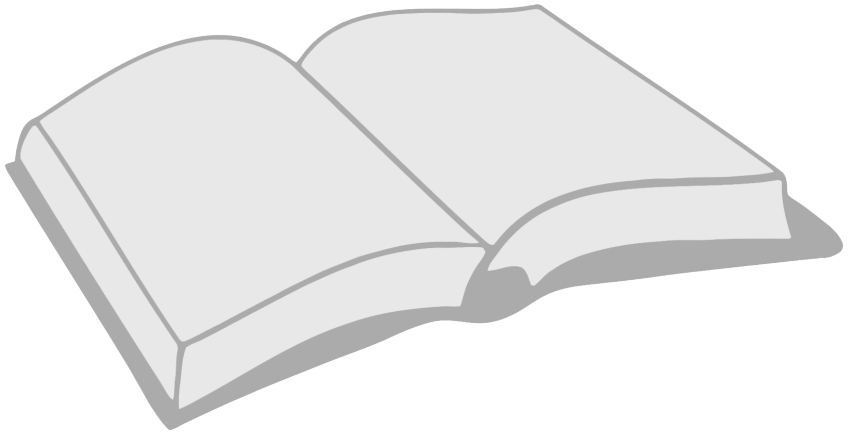

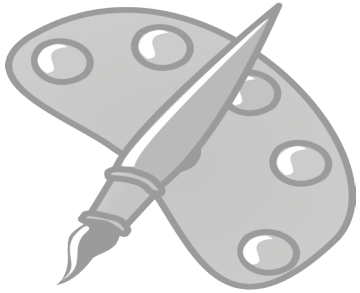

٤. التربية والثقافة

يعاني قطاع التعليم في لبنان من ارتفاع كلفته ومن نسبة مرتفعة نسبياً من التسرّب المدرسي. كما ان النظام التعليمي لا يؤمّن الكفايات العلمية والحياتية اللازمة ولا تتوافق مناهجه مع متطلبات سوق العمل بالشكل المطلوب. من هنا، يجد الشباب أنه من الضروري العمل على محوريْن هما النظام التعليمي من جهة وتطوير الحياة الثقافية ومشاركة الشباب فيها من جهة أخرى.

أ. يتطلع الشباب إلى نظام تعليمي يؤمن لهم الكفايات العلمية والحياتية كما ويحضّرهم للمشاركة كمواطنين فاعلين في كل نواحي المجتمع. وتتطلب هذه التطلعات:

i. تذليل جميع العقبات التي تقف حائلاً دون التحاق الشباب بالمؤسسات التعليمية واستكمالهم التعليم الأساسي والثانوي والعالي، وتأمين المساواة في الحصول على هذا الحق بين المناطق والفئات الاجتماعية جميعها، كما ومحاربة التسرب المدرسي الذي لا زال يشكل العائق الأساس أمام التحصيل العلمي للشباب، وذلك من خلال التالي:

التوصية	**تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم الاساسي في المدارس الرسمية حتى سن الخامسة عشرة مكتملة، ودعم الأهل المحتاجين لتأمين إلتحاق أولادهم بالمؤسسات التعليمية وانتظامهم بالدراسة.**
وضع القانون الحالي	منذ ١٩٩٨، صدر قانون للتعليم الالزامي والمجاني للمرحلة الابتدائية، وتم في ٢٠١١ تكريس المبدأ للتعليم الاعدادي أي حتى ١٥ سنة. لكن كل ذلك يبقى خاضعا لاصدار مراسيم تطبيقية لم تصدر بعد.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار مراسيم تنفيذية لتفعيل قانون ٢٠١١ بشأن التعليم الالزامي.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تطوير التعليم في المناطق جميعها في إطار تفعيل اللامركزية الادارية**
تفكيك التوصية عند الحاجة	أنظر التعليق على التوصيات المتصلة بتفعيل اللامركزية أعلاه

التوصية	**تعديل المناهج التعليمية لتواكب متطلبات الحياة على أساس محورية الطالب في العملية التعلمية ومشاركته على كل المستويات وتخفيف حشو المعلومات واعتماد التعلّم الاختباري والأنشطة اللاصفية.**
وضع القانون الحالي	تم وضع وثيقة لمبادئ المناهج واسبابها في ١٩٩٧ يتماشى مع هذه التوصية. لكن المناهج جاءت أحيانا محافظة، في انفصال عن الحياة العامة. كما أن ثمة قرارات صادرة عن وزارة التربية الوطنية بتنظيم المدارس الرسمية في مراحلها المختلفة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعادة النظر في المناهج وفي القرارات الصادرة عن وزير التربية في اتجاه تعزيز مشاركة التلاميذ والطلاب في الأنشطة المدرسية وفي الأنشطة غير المدرسية.
الجهة المسؤولة	الهيئة التربوية للبحوث + وزارة التربية الوطنية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تكييف التعليم والمدارس الرسمية والخاصة لتتلاءم مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيجاد أنظمة تمكنهم من متابعة تحصيلهم العلمي دون أي شكل من أشكال التمييز.**
وضع القانون الحالي	ينص القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ على حق المعوق بدخول المؤسسات التربوية دون تمييز بناء على الاعاقة
الخطوات الواجبة لانفاذها	تأمين بيئة دامجة من خلال: • التجهيز الهندسي في كافة المؤسسات التعليمية • تكييف المناهج واساليب التعليم والوسائل التربوية بما يتلاءم واحتياجيات المعوقين • تدريب وتعليم الجسم التعليمي على التعامل مع احتيجات المعوقين
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إزالة الموانع القانونية أمام انتساب الأطفال مكتومي القيد إلى المدارس الرسمية والخاصة أو الاشتراك في امتحانات الشهادات الرسمية.**
وضع القانون الحالي	قرار رقم ٨٢٠ صادر في ٥ أيلول سنة ١٩٦٨ النظام الداخلي للمدارس الرسمية **الابتدائية والتكميلية قرار رقم ٥٩٠** صادر في ١٩ حزيران سنة ١٩٧٤ **النظام الداخلي للمدارس الثانوية الرسمية مرسوم رقم ٥٦٩٧** صادر في ١٥ حزيران سنة ٢٠٠١نظام الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الاربعة وفقا للمناهج الجديدة. **نظام الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الاربعة وفقا للمناهج الجديدة** هذه النصوص تفرض ابراز بطاقة هوية او الجنسية اللبنانية كشرط من شروط الانتساب الى المدرسة او الاشتراك في الامتحانات الرسمية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	ازالة الموانع هذه تتجلى في تعديل الاحكام التي تفرض توفر الجنسية اللبنانية أو شروط ابراز بطاقة الهوية او صورة عنها للانتساب الى المدرسة او للاشتراك في الامتحانات الرسمية.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اتخاذ كل التدابير اللازمة في تطبيق رفض العنف الجسدي أو النفسي أو الكلامي أوالفكري في المدارس واعتبار ضرب التلاميذ مخالفة وإن كان بهدف التأديب.**
وضع القانون الحالي	**تنص المادة ١٨٦ من قانون العقوبات على انلا يعد جريمة الفعل الذي يجيزه القانون. يجيز القانون: ضروب التأديب التي ينزلها بالاولاد آباؤهم واساتذتهم على نحو ما يبيحه العرف العام.** بالمقابل: تحظر المادة ٤٣ من **القرار رقم ٨٢٠** صادر في ٥ أيلول سنة ١٩٦٨ **(النظام الداخلي للمدارس الرسمية الابتدائية والتكميلية)**، على موظفي التعليم انزال أي عقاب جسدي بالتلميذ، كما يحظر عليهم التأنيب بكلام مهين تأباه التربية والكرامة الشخصية، كذلك المادة ٤٦ من **القرار رقم ٥٩٠** صادر في ١٩ حزيران سنة ١٩٧٤ **النظام الداخلي للمدارس الثانوية الرسمية والمادة ٤١ من القرار رقم ٤٠٧ /م/٢٠٠٠ صادر في ٧ آب سنة ٢٠٠٠** **النظام الداخلي لمدارس رياض الاطفال والتعليم الاساسي الرسمية.**
الخطوات الواجبة لانفاذها	الغاء الفقرة الاولى من المادة ١٨٦ من قانون العقوبات.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اعتماد أسلوب حديث للتقييم العلمي في المدارس ليس بهدف المحاسبة وانما بهدف تطوير العملية التعلمية على أن تشمل الطلاب والمعلمين والمناهج.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	وفق المرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨-٥-٩٧ ، لوزير التربية أن ينظم بتعاميم بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين (مركز التربوي للبحوث والانماء) تفاصيل محتوى المناهج وأهدافها والوسائل والطرائق العائدة لها.
وضع القانون الحالي	تعميم بهذا المعنى يصدر عن وزير التربية والتعليم العالي
الخطوات الواجبة لانفاذها	وزارة التربية والتعليم العالي ومجلس الأخصائيين (المركز التربوي للبحوث والانماء)
الجهة المسؤولة	تنفيذ مباشر

التوصية	**دعم المنح التعليمية وتأمين قروض تعليمية ميسرة على مستوى القطاعين العام والخاص، بالتنسيق مع المؤسسات الخاصة وذلك لمساعدة الشباب ذوي الدخل المحدود على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	دعم المنح التعليمية من القطاع الخاص.
وضع القانون الحالي	ثمة منح خاصة تؤمنها مؤسسات خاصة، وهذه المؤسسات لا تستفيد من أي تخفيض ضريبي في هذا المجال. كما يوجد نظم منح في بعض الجامعات الخاصة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الضريبة على الدخل في اتجاه تنزيلات على خلفية المنح
الجهة المسؤولة	وزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	دعم المنح التعليمية من القطاع العام
وضع القانون الحالي	هنالك ٣ مراسيم: مرسوم ٧ آب ١٩٥٧ بمنح مالية الى الطلاب اللبنانيين المتخرجين من المعاهد الخاصة للتعليم العالي (أقصاها ألف ليرة لبنانية) + مرسوم ٢٨-٩-١٩٦٢ مساعدات التخصص في الخارج للطلاب، مع الأفضلية لمن يتخصصون في اختصاصات لا تتوفر في لبنان ويكونون من بين ال١٠ أوائل من طلاب صفهم، وأصحاب الحاجة، + المرسوم رقم ٢٥٨٥ تاريخ ٨ -١-١٩٧٢ بتنظيم منح تخصص في الخارج لغير الموظفين او المرشحين لوظيفة. كما نسجل قانون انشاء مجلس وطني للبحوث العلمية تاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٢ ومن مواده تقديم منح لنيل الدكتوراه ومنح مساعدات لباحثين ذوي أهلية معتبرة سواء في لبنان أو في الخارج. (ويخضع المجلس لوصاية رئاسة مجلس الوزراء).
الخطوات الواجبة لانفاذها	توحيد هذه المراسيم بمرسوم واحد مع توسيع اطار المنح وموضوعها ووضع معايير منحها على أساس الكفاءة والحاجة والتخصص، ورفع قيمتها. + تفعيل دور المجلس الوطني للبحوث العلمية
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي + مجلس وطني للبحوث العلمية + وزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إعادة النظر بآليات معادلة الشهادات الممنوحة من الخارج.**
وضع القانون الحالي	ينظم النظر بآليات المعادلة بموجب قوانين عدة خاصة في معادلة الشهادات الأجنبية (حوالي ٢٠ قانون).
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعادة النظر في هذه القوانين وتوحيدها في أصول مشتركة ووفق معايير واضحة.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**توصية إضافية: إدخال مادة النفط والغاز في المناهج التربوية في مختلف المراحل المدرسية والجامعية، وتحديداً في مناهج المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية.**
وضع القانون الحالي	وفق المرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨-٥-٩٧ ، لوزير التربية أن ينظم بتعاميم بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين (مركز التربوي للبحوث والانماء) تفاصيل محتوى المناهج وأهدافها والوسائل والطرائق العائدة لها
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعميم بهذا المعنى يصدر عن وزير التربية والتعليم العالي
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي ومجلس الأخصائيين (المركز التربوي للبحوث والانماء)
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

ii. تطوير الجسم التعليمي في المدارس الرسمية وتدريبه وتمكينه من لعب دوره في عملية تمكين الشباب وإشراكهم في التعليم والتعلّم وتوضيح المعايير والقوانين التي تنظم مهنة التعليم بشكل عام، من خلال:

التوصية	**تطبيق القانون رقم ٤٤٢ الذي ينص على اشتراط حيازة المعلم على إجازة جامعية مع افضلية تُمنح للحاصلين على شهادة تأهيل تربوي قبل ممارسة مهنة التعليم لضمان قدرته على إيصال المعلومات للطلاب.**
وضع القانون الحالي	القانون الحالي ينص على أنه لا يجوز في مطلق الأحوال التعيين أو التعاقد بوظيفة مدرس الا من بين حملة الاجازة التعليمية أو الاجازة الجامعية المعترف بها. لا حاجة لتعديل قانون انما فقط للضغط على وزارة التربية للالتزام بمواده.
الخطوات الواجبة لانفاذها	لا حاجة لتعديل قانون انما فقط للضغط على وزارة التربية للالتزام بمواده.
الجهة المسؤولة	مجلس الوزراء
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	**تم تصحيح رقم القانون فهو ٤٤٢ وليس ٤٤٤**

التوصية	**تطوير وتأهيل الجسم التعليمي خاصة لجهة المنهجية الحديثة والتعامل مع الشباب**
وضع القانون الحالي	مرسوم تنظيم كلية التربية في الجامعة اللبنانية والصادر في ٢١-١٠-١٩٩٧ يحدد مناهج لتدريب طلاب كلية التربية
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعادة النظر بالمرسوم لادخال تعديلات بهذا الخصوص عند الحاجة
الجهة المسؤولة	وزير التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز الجسم التعليمي بالعناصر الشابة.**
وضع القانون الحالي	يحصل التوظيف مبدئيا من خلال المباراة المفتوحة. الاشكال حصل مع فتح باب التعاقد واسعا ابتداء من ١٩٨٢ مما دفع المشرع الى فتح التوظيف من خلال مباريات محصورة عدة مغلقا الباب أمام من لم يسنح لهم التعاقد.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وقف التعاقد وممارسة المباريات المحصورة.
الجهة المسؤولة	وزير التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

iii. تطوير مناهج التعليم بحيث تصبح المدرسة مكاناً يؤمّن الارتقاء الفكري والثقافي والصحي والاجتماعي للتلامذة ضمن جو من المرح والتفاعل السليم، وذلك من خلال:

التوصية	**تنمية الفكر النقدي عند الطلاب وتعليمهم منهجيات البحث.**
وضع القانون الحالي	نص المرسوم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨ (تحديد مناهج التعليم ما قبل الجامعي) الآيل الى تحديد الاهداف العامة للمناهج التعليمية،على ايلاء «بناء شخصية الفرد» اهمية خاصة ضمن هذه الاهداف. غير انه يسجل تضارب بين المناهج وأهدافها المنصوص عنها في المرسوم الذكور اعلاه، وخلوّها ممّا يسهم في تطوير الطاقات الفكرية وبالأخص الحسّين الجمالي والنقدي أو حتى في فهم التنظيم الاجتماعي اللبناني أو تاريخه وبشكل أعم كل ما من شأنه تطبيق المعارف على الحياة الاجتماعية واليومية .
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المرسوم في اتجاه اعادة النظر بالمناهج التعليمية على نحو يتم التركيز على تنمية الفكر النقدي عند الطلاب لا سيما في مواد الفلسفة والادب ومواد العلوم الاجتماعية. هذا فضلا عن تضمين المناهج التعليمية موادا تختص بمنهجية البحث وذلك في كافة المراحل التربوية ما قبل الجامعة.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي بناء على اقتراح المركز التربوي للبحوث والانماء
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إدخال مادة تاريخ الفنون في المدارس ومناهجها، وإيلاء أهمية أكبر لحصص الفنون.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	إدخال مادة تاريخ الفنون في المدارس ومناهجها
وضع القانون الحالي	لا يوجد في المناهج التعليمية مادة تاريخ الفنون
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل مرسوم المناهج ١٩٩٧ المذكور أعلاه باتجاه: دخال مادة تاريخ الفنون في المناهج التعليمية.
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	إيلاء أهمية أكبر لحصص الفنون
وضع القانون الحالي	حددت الحصص المخصصة للفنون في المناهج سنة ١٩٩٧ في (المرسوم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨)
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعادة النظر في المناهج المخصصة لجهة ابراز اهمية اكبر للفنون (مثلا تكثيف عدد الساعات، تنويع مواد الفنون المقترحة واستحداث مواد جديدة الخ.) وذلم بتعميم عن وزير التربية.
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إيلاء التربية الرياضية مزيداً من الإهتمام.**
وضع القانون الحالي	القرار رقم ٨٤٧ الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٢ (تنظيم شؤون التربية الرياضية في المدارس الرسمية)
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل القرار المذكور على شكل يتم : • تكثيف عدد الساعات المخصص للصفوف الرياضية؛ • استحداث مناهج التعليم الرياضي وادخال مواد جديدة في الرياضة؛
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز التربية المدنية وتضمينها التربية على المواطنية وعلى سلوكيات الحياة اليومية.**
وضع القانون الحالي	وردت ضمن أهداف المناهج عبارات هامة في اتجاه تعزيز حس المواطنية والتربية المدنية. وقد حددت حصص المخصصة للتربية المدنية في المناهج سنة ١٩٩٧ (المرسوم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨)
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار تعميم من وزير التربية والتعليم العالي بتعديل المناهج
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعزيز الثقافة الوطنية في المناهج المدرسية بما فيها حق الشعب في صون الارض والدفاع عنها ضد اي عدوان.**
وضع القانون الحالي	وفق المرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨-٥-٩٧ ، لوزير التربية أن ينظم بتعاميم بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين (مركز التربوي للبحوث والانماء) تفاصيل محتوى المناهج وأهدافها والوسائل والطرائق العائدة لها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعميم بهذا المعنى يصدر عن وزير التربية والتعليم العالي
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي ومجلس الأخصائيين (المركز التربوي للبحوث والانماء)
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إزالة التعابير العنصرية من المناهج، لا سيما تلك التي تميز ضد المرأة وذوي الحاجات الخاصة.**
وضع القانون الحالي	وفق المرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨-٥-٩٧ ، لوزير التربية أن ينظم بتعاميم بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين (مركز التربوي للبحوث والانماء) تفاصيل محتوى المناهج وأهدافها والوسائل والطرائق العائدة لها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعميم بهذا المعنى يصدر عن وزير التربية والتعليم العالي
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي ومجلس الأخصائيين (المركز التربوي للبحوث والانماء)
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**اعتماد تعليم ثقافة الحضارات في المدارس الرسمية والخاصة.**
وضع القانون الحالي	نصت اهداف المناهج على تعزيز الانفتاح لدى المواطن. وقد حدد المرسوم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨ (تحديد مناهج التعليم ما قبل الجامعي) من دون أن يلحظ ثقافة الحضارات بشكل خاص.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار تعميم من شانه تعديل المناهج التعليمية على نحو تعزيز ثقافة الحضارات
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**وضع نظام معادلات للاختصاصات الجامعية وذلك لتسهيل انتقال الطلاب بين الجامعات الخاصة والعامة.**
وضع القانون الحالي	يوجد قرارات صادرة عن وزير التربية والتعليم العالي في مجالات عدة. بالمقابل لا يوجد معايير أو نظام شامل لهذه المعادلات.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار قانون في هذا الصدد
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تفعيل اشراف الدولة على القطاع التربوي الخاص، بما فيه الأقساط، واحترام حقوق الطلاب خاصة في المدارس التي تمنع طلابها متوسطي المستوى من التقدم إلى الامتحانات الرسمية لأغراض تسويقية.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفعيل اشراف الدولة على القطاع التربوي الخاص
وضع القانون الحالي	**مرسوم رقم ١٤٣٦** صادر في ٢٣ آذار سنة ١٩٥٠ **نظام فتح المدارس الخاصة**
الخطوات الواجبة لانفاذها	تطوير المرسوم رقم ١٤٣٦ على نحو التشديد في اعطاء الرخص لفتح مدارس خاصة والتفتيش.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	بما فيه الأقساط
وضع القانون الحالي	**قانون رقم ٨١/١١صادر في ١٣ أيار سنة ١٩٨١ (احكام متعلقة بمراقبة زيادة الاقساط والرسوم المدرسية في المدارس الخاصة غير المجانية) قانون رقم ٥١٥ صادر في ٦ حزيران سنة ١٩٩٦ تنظيم الموازنة المدرسية ووضع اصول تحديد الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة غير المجانية واحكام متفرقة** **مرسوم رقم ٤٥٦٤ صادر في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٨١ تحديد دقائق تطبيق بعض احكام القانون رقم ٨١/١١ (المتضمن تعديل الاحكام المتعلقة بمراقبة زيادة الاقساط والرسوم المدرسية في المدارس الخاصة غير المجانية)**
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المرسوم رقم ٤٥٦٤ على نحو تعزيز اشراف ومراقبة وزارة التربية والتعليم العالي فيما يخص زيادة الاقساط في المدارس الخاصةغير المجانية عند الاقتضاء.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إدراج مواد تعليمية حول المهارات الحياتية، مثل مهارات كيفية ادارة المشاريع في مناهج التعليم المدرسية**
وضع القانون الحالي	المرسوم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨ (تحديد مناهج التعليم ما قبل الجامعي)
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار تعميم باضافة مادة الى المناهج المدرسية خاصة بالمهارات الحياتية منها مهارات ادارة المشاريع.
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تدريب المرشدين الصحيين والعاملين الاجتماعيين والمرشدين والممرضين في المدارس وتفعيل ادوارهم.**
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعميم من وزراة التربية والتعليم العالي.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**ايجاد مساحات للحوار السياسي والفكري والاجتماعي بين الطلاب في المدارس.**
وضع القانون الحالي	تنص الاهداف العامة للمناهج (المرسوم ١٠٢٢٧) على إتاحة فرص مناقشة بعض القضايا المعاصرة لمساعدته على تفتح الوعي الموضوعي العقلاني لديه وتنميته. بالمقابل، القرار رقم ٥٩٠ تاريخ ١٧-٦-١٩٧٤ يحظر التلامذة من نشر مبادئ الهيئات الحزبية والسياسية أو اظهار الشارات الحزبية كما الاشتراك في الاضراب والتظاهر الخ..
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل تفاصيل المناهج المدرسية في هذا الصدد على نحو يتم تعزيز المناقشات الفكرية والاجتماعية والسياسية، لا سيما في مواد الفلسفة والادب من خلال تعميم من وزير التربية + تعديل القرار رقم ١٩٧٤/٥٩٠.
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تأمين بنى تحتية للمدارس، خاصة المدارس الرسمية لتتماشى مع المناهج الجديدة مثل الملاعب، المسارح، المختبرات، المكتبات، قاعات المعلوماتية.**
وضع القانون الحالي	**مرسوم رقم ١٤٣٦** صادر في ٢٣ آذار سنة ١٩٥٠ **نظام فتح المدارس الخاصة** + **مرسوم رقم ٣٩٣٩** صادر في ٢٣ شباط سنة ١٩٦٦ **تحديد مواصفات وبرنامج الابنية المدرسية**
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المرسوم رقم ١٤٣٦ (بالنسبة للمدارس الخاصة) والمرسوم رقم ٣٩٣٩ (بالنسبة للمدارس الرسمية) على نحو يتم فرض تأمين بنى تحتية للمدارس، لتتماشى مع المناهج الجديدة مثل الملاعب والمسارح والمختبرات المجهزة بالمواد اللازمة وقاعات المعلوماتية المجهزة والموصولة بالشبكة الخ.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الأشغال العامة والنقل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تأمين التجهيزات والمواد اللازمة للمختبرات وغيرها، خاصة في المدارس الرسمية**
وضع القانون الحالي	مراجعة التوصية المتعلقة بتامين بنى تحتية للمدارس اعلاه

التوصية	**تأمين مركز للمعلوماتية موصولة بالشبكة في كل مدرسة، بما فيها المدارس الرسمية**
وضع القانون الحالي	مراجعة التوصية المتعلقة بتامين بنى تحتية للمدارس اعلاه

التوصية	**ادخال منهجيات التعلم الناشط الى المدارس**
وضع القانون الحالي	المرسوم ١٠٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨ (تحديد مناهج التعليم ما قبل الجامعي)
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعميم من وزير التربية العامة.
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تعميم وتفعيل المجالس والجمعيات الطلابية في القطاعين الرسمي والخاص بحيث تتحول مؤسسات التعليم إلى أماكن تُدرّب الشباب على اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة والسلوكيات الديمقراطية، وإصدار قوانين ترعى عمل هذه المجالس وتضمن حق الطلاب بالمشاركة فيها كما في كل القرارات الإدارية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: تفعيل مشاركة الطلاب في الجامعة اللبنانية
وضع القانون الحالي	فرض اتحاد الطلاب نفسه كجمعية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات كقوة داعمة لتطوير الجامعة اللبنانية. وقد نص القانون المنفذ بمرسوم رقم ٢٩٦٣ تاريخ ١٩٧٢/٠٣/١٦ على تمثيل الاتحاد في مجلس الجامعة حضورا وتصويتا. وفي ١٩٧٧ تم تفريغ هذه المشاركة من مضمونها وفي ١٩٩١ لم يعد للاتحاد ممثلون في مجلس الجامعة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الجامعة اللبنانية في اتجاه اعطاء الاتحاد وضعية قانونية كأن يكون له حق دعوة مجلس الجامعة للانعقاد أو دور استشاري وفي مطلق الأحوال حق المشاركة في مجلس الجامعة من خلال ممثليه. كما يقتضي اعطاء ممثليه المنتخبين امكانية المشاركة في مقررات مجلس الجامعة. والسؤال الذي يطرح: هل يبقى موحدا أم يمكن انشاء اتحادات عدة تتمتع بحق التمثيل والمشاركة في حال اثبات صفتها التمثيلية من خلال توفر معايير موضوعية. وهذا الأمر يقتضي مزيدا من البحث ولا سيما في ضوء تفريع الجامعة اللبنانية.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية الوطنية.

تفكيك التوصية عند الحاجة	تفعيل مشاركة الطلاب في الجامعات الخاصة
وضع القانون الحالي	نص قانون رقم ١٩٦٧/٨٣ على انشاء مجلس استشاري أعلى للجامعات، وهو مجلس تتمثل فيه جميع الجامعات القائمة في لبنان، وغايته «وضع مخطط مشترك للتعليم العالي من شأنه اتقاء الفوضى وتنسيق الجهود وتوزيع النشاطات والفروع والاختصاصات العلمية»، ويلحظ تغييب كامل لمشاركة الطلاب. كما أن الحركة الطلابية في الستينات والسبعينات شهدت انشاء اتحاد وطني طلابي يضم جميع طلاب لبنان، الا أن هذا الاتحاد قد تلاشى بالتزامن مع ابتداء الحرب.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون ١٩٦٧/٨٣ لاشراك الطلاب في المجلس الاستشاري الأعلى، ولوضع قواعد عامة لجهة تمثيلية الطلاب في الجامعات الخاصة.
الجهة المسؤولة	قانون التربية والتعليم العالي.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تطوير البنى التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية وتطبيق معايير واضحة تنظّم إنشاء هذه المؤسسات لضمان توافر جميع الموارد اللازمة، من مكتبات وتقنيات معلومات حديثة وملاعب ومختبرات الخ.، مما يوفر للتلاميذ بيئة تمكينية داعمة متلائمة مع متطلبات التعلّم الحديث والشامل.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	مراجعة التوصية المتعلقة بتامين بنى تحتية للمدارس اعلاه

التوصية	**دعم الجامعة اللبنانية وتعزيز دورها كونها الجامعة الوطنية، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات اكبر لتطوير البنى التحتية للجامعة، وتأمين كافة التجهيزات اللازمة للعملية التعلّمية وللبحث العلمي، وتدريب الاساتذة على كافة المنهجيات العلمية الحديثة. وكذلك من خلال استحداث مكتب للتنمية الجامعية يقوم بالتقييم المستمر لحاجات الجامعة وربطها بحاجات المجتمع، والتطلع الى كل ما هو جديد في العالم واختيار الملائم منه بغية مأسسته تربوياً.**
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعادة النظر بقانون الجامعة اللبنانية + تخصيص موازنة أكبر للجامعة اللبنانية
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي + وزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

ب. خارج إطار التعليم، هنالك حاجة ماسة لدى الشباب لتسهيل وصولهم الى مصادر الثقافة والى المشاركة في إغنائها وتنوعها، خاصة وأن فئة كبيرة منهم هي خارج المؤسسات التربوية والتعليمية إما لاستكمالهم مرحلة الدراسة او دخولهم سوق العمل أو لتسربهم المبكر من المدرسة. وبالتالي، فإن الحاجة الى تعزيز الحياة الثقافية والفنية والاجتماعية والعلمية ملحة وهي بحاجة الى التالي:

التوصية	**تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الثقافية على أنواعها وإيلاء الشباب ذوي الحاجات الخاصة العناية اللازمة.**
وضع القانون الحالي	القوانين الحالية تسمح عموما بذلك. لا داع لأي قانون اضافي هذا الخصوص. انما بشأن المعوقين يقتضي تفعلي النصوص التي تسمح لهم بالتنقل.

التوصية	**تعزيز مشاركة الشباب في الإنتاج الثقافي على أنواعه.**
وضع القانون الحالي	ينظر أعلاه بشأن التوصيات المتصلة بدور الشباب في الاعلام والانتاج السينمائي.

التوصية	**تعزيز امتلاك الشباب لتقنيات المعلومات والاتصال الحديثة والثقافة العلمية.**
وضع القانون الحالي	الأمر متاح بشكل مقبول. ولا حاجة لأي تعديل قانوني.

التوصية	**تعزيز مشاركة الباحثين الشباب في تنشيط الحياة العلمية.**
وضع القانون الحالي	أهم من ذلك، هو قانون انشاء مجلس وطني للبحوث العلمية تاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٢ ومن مواده تقديم منح لنيل الدكتوراه ومنح مساعدات لباحثين ذوي أهلية معتبرة سواء في لبنان أو في الخارج. (ويخضع المجلس لوصاية رئاسة مجلس الوزراء).
الخطوات الواجبة لانفاذها	المطلوب العمل على تعزيز موازنة هذا المجلس للقيام بدوره على نحو يؤدي الى اشراك الشباب.
الجهة المسؤولة	مجلس وطني للبحوث العلمية + وزارة المالية
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تأمين الأموال اللازمة للوزارات المختصة لتمكينها من دعم المشاريع الثقافية المتعلقة بالشباب.**
وضع القانون الحالي	لا حاجة لأي تعديل قانوني، انما فقط على الوزارات ادراج هذا البند من ضمن موازناتها
الجهة المسؤولة	وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة.

التوصية	**تعزيز شبكة المكتبات العامة لتشجيع المطالعة وتنشيط العمل الثقافي، كما وتسريع اعادة احياء المكتبة الوطنية على أن تلحظ برامجها أنشطة وبرامج خاصة بالشباب.**
وضع القانون الحالي	حاليا من صلاحية البلديات انشاء مكتبات عامة. وقد قام بعضها فعلا بذلك. وهي تعد من المنشاريع التنموية التي يمولها الصندوق البلدي المستقل.
الخطوات الواجبة لانفاذها	مطالبة الشباب لبلدياتهم أو لاتحادات البلديات بانشاء مكتبات عامة كمشاريع تنمية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تشجيع وسائل الإعلام وحثّها على تشجيع البرامج الثقافية بحيث تُتاح الفرص أمام الشباب لممارسة الأعمال الثقافية.**
وضع القانون الحالي	ينص دفتر شروط الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة على تخصيص ساعات بث لبرامج ثقافية. يقتضي تفعيل هذه البنود من قبل وزارة الاعلام والمجلس الاعلى للاعلام المرئي والمسموع.
الجهة المسؤولة	وزارة الاعلام والمجلس الاعلى للاعلام المرئي والمسموع.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

٥. الشباب والصحة

٥. الشباب والصحة

يعاني الشباب، كغيرهم من فئات المجتمع، من مشاكل صحية عامة تستوجب حلولاً ضمن اطار سياسة صحية عامة يعمل على تطبيقها كل من الدولة والمجتمع المدني. اضافة الى ذلك، فالشباب يتأثرون بنسبة أكبر مقارنةً مع فئات المجتمع الأخرى، ببعض المخاطر الصحية، كتلك التي تتعلق بالصحة الانجابية والأمراض المنتقلة جنسياً، والمخدرات، والتدخين، والصحة الغذائية، وحوادث السير، التي يتوجب علينا العمل على تقليصها وايجاد الحلول المناسبة لتفاديها.

أ. يرى الشباب أن السياسة الصحية العامة يجب أن تراعي التالي:

التوصية	**توعية كافة المعنيين حول مفهوم الصحة الشمولي الذي يشمل الصحة الجسدية والنفسية والعقلية والجنسية.**
وضع القانون الحالي	لا حاجة لتعديل قانوني .. انما يقتضي اجراء دورات تدريبية لمفتشي العمل وللقضاة والمستشارين العاملين في مجالس العمل التحكيمي على أهمية الصحة النفسية ومخاطر الاعتداء عليها.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل ووزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	ادخال مفهوم الحق ببيئة سليمة في قانون العمل.

ii. تطوير المراكز الصحية، كالمستشفيات والمستوصفات، وتأمين عدالة توزيعها بين المناطق، كما وتطوير تجهيزها وضمان حصول الجميع على الخدمات الطبية الوقائية من خلال التالي:

التوصية	**إتخاذ الاجراءات اللازمة لتوسيع نطاق رزمة خدمات الصحة الاولية لتلبية حاجات الشباب**
وضع القانون الحالي	حاليا، لهؤلاء حق الانتساب للصندوق الوطني الضمان الاجتماعي. كما توجد نية في تأمين الصحة الشاملة وباصدار بطاقة صحية للبنانيين كافة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اجراء مناقشات رسمية جدية بحضور الوزارات لمعنية والشباب لتأمين التغطية الصحية الأنسب على ضوء الموارد المالية للدولة.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة، وزارة المالية، وزارة التربية الوطنية، وزارة العمل، وزارة الشباب والرياضة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**جعل البطاقة الصحية إلزامية لجميع تلامذة المدارس وطلبة الجامعات، الحكومية والخاصة.**
وضع القانون الحالي	حاليا، لهؤلاء حق الانتساب للصندوق الوطني الضمان الاجتماعي. كما توجد نية في تأمين الصحة الشاملة وباصدار بطاقة صحية للبنانيين كافة.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اجراء مناقشات رسمية جدية بحضور الوزارات لمعنية والشباب لتأمين التغطية الصحية الأنسب على ضوء الموارد المالية للدولة.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة، وزارة المالية، وزارة التربية الوطنية، وزارة العمل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إلزام جميع العاملين المشرّع لهم قانوناً بالعمل بالتصريح للضمان الاجتماعي دون ان يكون لفارق العمر بينهم اي تمييز.**
وضع القانون الحالي	الوضع الحالي لا يميز وفق السن، في فرض تسجيل غير الراشدين المسموح لهم العمل قانونا في الصندوق. وتاليا ان أي ممارسة مخالفة من الصندوق تكون غير قانونية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	لا حاجة لتعديل قانون، انما ربما لتوجيه كتاب من وزارة العمل لمجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالالتزام بذلك.
الجهة المسؤولة	وزارة العمل + مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**توفير الضمان الصحي للذين يعملون في القطاع غير النظامي وللذين لا يعملون بدوام كامل.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تفكيك: توفير الضمان الصحي للذين يعملون في القطاع غير النظامي.
وضع القانون الحالي	ثمة أسباب عدة تؤدي الى العمل في القطاع غير النظامي. وبالطبع، تقع المشكلة في حال الاصابة بمرض أو حادث بحيث يجد الأجير نفسه مجردا من اي ضمانة، ولا سيما في حال عدم
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في اتجاه تغطية حوادث مماثلة على أن يكون للضمان حق الرجوع بشكل كامل على صاحب العمل.
الجهة المسؤولة	مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي ووزارة العمل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	توفير الضمان الصحي للذين لا يعملون بدوام كامل.
وضع القانون الحالي	القانون الحالي يوجب تسجيل اذلين يعملون بدوام جزئي. وثمة مخالفات لهذا الأمر حلها بفضحها أو بكشفها.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعزيز التفتيش في الضمان الاجتماعي وفي وزارة العمل.
الجهة المسؤولة	مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي ووزارة العمل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تحديد تعرفة مخفّضة في كافة الخدمات الاستشفائية للشباب**
وضع القانون الحالي	الهدف الأنسب هو التغطية الشاملة لجميع المواطنين. حاليا يستفيد بعض الشباب (الطلاب ..) من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذلك الأجراء. فيما عدا ذلك، يمكن التفكير في تضمين قانون البطاقة الشبابية موادا خاصة بتعرفة مخفضة للشباب.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اعداد مشروع قانون البطاقة الشبابية.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة العامة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تأمين الدعم المجاني للامراض المستعصية**
وضع القانون الحالي	هذا أمر حاصل مبدئيا بالنسبة لعدد من الأمراض بموجب قرار صادر عن وزير الصحة.

iii. دعم وتكثيف البرامج الخاصة التي تهدف إلى نشر التوعية الصحية والتربية الوقائية، بما فيها «السلوك الخطر»، على ان تتوجه بخاصة إلى الشباب الاكثر عرضةً، من مثل نساء غير عاملات، وشباب في المناطق الريفية، وفقاً لما يلي:

التوصية	**اعتماد منهجية «من شاب الى شاب» في المدارس والجامعات كما والاندية الشبابية (خارج نطاق المدارس والجامعات) بهدف نشر الوعي في مجال الصحة وغيرها من المجالات**
وضع القانون الحالي	توجد حاليا بعض الاستراتيجيات الوطنية المجتزأة في هذا المجال ومنها البرنامج الوطني لمكافحة السيدا. ولكن غالبا ما يتم ذلك من دون اي حماية قانونية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون انشاء وزارة الصحة لادخال مواد من شأنها تعويض الشباب العاملين في اطار برامج الصحة ازاء أي ضرر قد يصيبهم بمناسبة قيامهم بذلك. كما يقتضي اضافة مادة تمنع ملاحقتهم جزائيا الا باذن مسبق من وزير الصحة.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**توعية الأهل حول أهمية مراجعة الطبيب في كل المواضيع الصحية.**
وضع القانون الحالي	لا حاجة لأي تعديل قانوني.

التوصية	**تفعيل دور النوادي الشبابية في عملية التوعية الصحية والتركيز على برامج توعية صحية محلية، وجعل هذه النوادي متخصصة لا سيّما في القرى والمناطق النائية**
وضع القانون الحالي	يمكن تضمين هذه التوصية كأحد شروط الاتسفادة من الهبات التي تقدمها وزارة الشباب والرياضة لهذه النوادي.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون انشاء وزارة الشباب والرياضة.
الجهة المسؤولة	وزارة الشباب والرياضة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إتّباع برامج التلقيح والمعاينة الصحية الدورية بشكل مجاني مما يساعد الشباب على تأمين الوقاية الصحية**
وضع القانون الحالي	لا يوجد حاليا أي برامج وقاية صحية داخل المدارس والجامعات الرسمية. فيما تبقى هذه البرامج مبادرات خاصة في المدارس والجامعات الرسمية.
الخطوات الواجبة لانفاذها	ادخال الحق بالمعاينة الصحية الدورية في مجمل المدارس الرسمية والجامعات، والزام المدارس والجامعات الخاصة بها كشرط من شروط اكتساب الرخصة أو المحافظة عليها.ف
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة ووزارة التربية العامة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**الزامية وجود معالج نفسي/ عامل اجتماعي في المدارس والجامعات والمستشفيات**
وضع القانون الحالي	لا يوجد حاليا أي معالج نفسي/ عامل اجتماعي في المدارس والجامعات والمستشفيات.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون الجامعة اللبنانية وقانون المدارس الرسمية في هذا الخصوص مع وضع أحكام ملزمة للمدارس والجامعات الخاصة في هذا الخصوص.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية العامة ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**التوعية حول مخاطر الزواج المبكّر وزواج ذوي القربى**
وضع القانون الحالي	يترك القانون مسألة الزواج المبكر للطوائف. وهذا أمر يعني تمييزا بين الأطفال بحيث يعد القانون الزواج المبكر لطفل من طائفة خطرا عليه فيما ليس كذلك بالنسبة لطفل من طائفة أخرى.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون العقوبات في اتجاه توحيد سن الزواج المبكر، فضلا عن التوعية من خلال اعلانات تبث تلفزيونيا وسمعيا وفي الصحافة حول هذا الأمر.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**الاهتمام بأمراض الفم والأسنان وصحة النظر لدى الشباب**

التوصية	**توحيد الصناديق الضامنة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية الموظفين...) وتطبيق المساواة في معاملة المواطنين المستفيدين من خدمات هذه الصناديق.**
وضع القانون الحالي	هذا الأمر هو مسار دراسات ضخمة تقوم بها اكثر من جهة رسمية بالتعاون مع البنك الدولي وبحث منه. مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا في هذا المجال في ١٩-٣-٢٠٠٩ بوضع مشروع قانون في هذا الاتجاه. ولم يطبق.
الخطوات الواجبة لانفاذها	وضع مشروع قانون في هذا المجال
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة + وزارة المالية + وزارة العمل + وزارة الدفاع الوطني
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

ب. أما في ما يتعلق بالمشاكل الصحية التي يتأثر بها الشباب بشكل خاص، فمن الضروري انشاء مراكز صحية خاصة توفر خدمات دعم سريع ودائم للشباب،وذلك للإرشاد والمساندة النفسية والتثقيف والتوجيه وتعزيز الوقاية، مع تأمين التدريب المتواصل لمقدمي الخدمات للشباب. ومن جهة اخرى، من الضروري دعم مراكز الخدمات الاجتماعيةفي عملها على وضع برامج خاصة للتدخل الوقائي والعلاجي للفئات المختلفة من الشباب، ولا سيما الشبان والشابات الذين هم خارج المدرسة ولا يعملون، والأمهات الشابات، وفقاً لما يلي:

i. إعادة النظر في التصنيف القانوني للمخدّرات والممنوعات، واعتماد سياسة الإرشاد والتوعية على مخاطر سوء الاستخدام بدلاً من التجريم القانوني لما لذلك من أهمية في تسهيل عملية العلاج، في حال الإدمان أو في مواجهة المشاكل الناجمة عن التعاطي، بما فيه:

التوصية	**اعتماد سياسة «تخفيف المخاطر» في ما خص المخدرات.**
وضع القانون الحالي	تعديل مرسوم السجن في اتجاه توزيع ابر حقن على السجناء، وتسهيل الحصول على أبر حقن من الصيدليات أو من أماكن أخرى.
الخطوات الواجبة لانفاذها	المطلوب العمل على تعزيز موازنة هذا المجلس للقيام بدوره على نحو يؤدي الى اشراك الشباب.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الصحة العامة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إنشاء مراكز تأهيل وعلاج مجانية للمدمنين على المخدرات في كل المناطق.**
وضع القانون الحالي	قانون المخدرات ١٩٩٨ يوجب على الدولة انشاء مصحات مجانية لعلاج المدمنين واعتماد مراكز علاج. وتعمل الدولة حاليا بعد ما يراوح عقد ونصف على انشاء مركزين في ضهر الباشق ومستشفى رفيق الحريري الحكومي.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تأمين موازنة ضرورية لانشاء مراكز مماثلة.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة ووزارة المالية.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**مكافحة الوصم الاجتماعي لمدمني المخدرات لتسهيل عملية علاجهم.**
وضع القانون الحالي	قانون المخدرات يبقي الوصم قائما من خلال السجل العدلي الذي يمنع المحكوم عليهم في حالات عدة عن الالتحاق بأعمالهم.
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون المخدرات في اتجاه عدم تدوين أحكام تعاطي المخدرات في السجل العدلي. وهذا فحوى مشروع قانون أعدته جمعية سكون بالتعاون مع جمعيات أخرى
الجهة المسؤولة	وزارة العدل.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تشديد الرقابة على بيع الأدوية والعقاقير والتأكد من عدم بيعها دون وصفة طبيب وإطلاق حملات توعية حول مخاطر الاستخدام الخاطئ للدواء.**
وضع القانون الحالي	**يطبق القانون رقم ٦٧٣** صادر في ١٦ آذار سنة ١٩٩٨ في ما يخص الرقابة على بيع العقاقير وعلى وجوب وصفة طبية لبيعها، فضلا عن تطبيق احكام خاص لبعض الادوية من ناحية وجوب وصفة طبية لبيعها
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل القانون رقم ٦٧٣ والاحكام الخاصة ببعض الادوية على نحو تشديد العقوبة في حال مخالفة الاحكام المذكورة اعلاه. ومن ناحية اخرى فرض على وسائل الاعلام الرسمي تنظيم برامج وحملات توعية ازاء مخاطر الاستخدام الخاطئ للدواء.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة + وزارة الاعلام
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

ii. وضع التشريعات التي تحدّ من الترويج للمواد المضرّة للشباب والأطفال، خاصّة السجائر والنارجيلة والكحول والعقاقير والأغذية السريعة:

التوصية	**منع الدعايات التي تروّج للسجائر والكحول والعقاقير والأغذية السريعة على محطات التلفزة (أو تحديد مواعيد معيّنة لها) وعلى لوائح الإعلانات قرب المدارس وما شابه وتحديد مساحات خاصة للإعلانات وتنظيمها على الطرقات.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	منع الدعايات التي تروّج للسجائر
وضع القانون الحالي	لا حاجة لهذه التوصية منذ صدور**القانون رقم ١٧٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩(الحد من التدخين وتنظيم صنع وتغليف ودعاية منتجات التبغ)**–لا سيما الفصل الخامس منه الذي حظر الدعايات.

تفكيك التوصية عند الحاجة	منع الدعايات التي تروّج العقاقير
وضع القانون الحالي	لا حاجة لهذه المادة في ظل صدور **القانون رقم ٦٧٣** صادر في ١٦ آذار سنة ١٩٩٨ **(يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف) الذي حظر الاعلان عن العقاقير في المادة ٨٣ منه.**

تفكيك التوصية عند الحاجة	منع الدعايات التي تروّج للكحول والأغذية السريعة على محطات التلفزة (أو تحديد مواعيد معيّنة لها) وعلى لوائح الإعلانات قرب المدارس وما شابه وتحديد مساحات خاصة للإعلانات وتنظيمها على الطرقات.
وضع القانون الحالي	لم يمنع قانون **البث التلفزيوني والاذاعي (قانون رقم ٣٨٢) الاعلانات التي تروج للكحول والاغزية السريعة ولم يحدد مواعيد معينة لها.** **ولم يات المرسوم رقم ٨٨٦١** صادر في ٢٥ تموز سنة ١٩٩٦ **تنظيم الاعلانات والترخيص بها** على حظر الترويج للكحول والاغزية السريعة على لوائح الاعلانات قرب المدارس.

التوصية	**التأكيد على تطبيق القانون الذي يمنع الترويج لأدوية الأعشاب وأدوية تخفيف الوزن غير الخاضعة للرقابة.**
وضع القانون الحالي	القانون الصادر بتاريخ ١١-٣-٢٠١٠ (رقم ٩٠) ينص على ذلك.
الخطوات الواجبة لانفاذها	على وزارة العدل الايعاز للنيابة العامة بملاحقة المخالفات، على وزير الاعلام والمجلس الأعلى لوسائل الاعلام المرئي والمسموع .اتخاذ اجراءات بحق المخالفين
الجهة المسؤولة	وزارة العدل + وزارة الاعلام + المجلس الأعلى لوسائل الاعلام المرئي والمسموع
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**التشدد في منع بيع علب السجائر والكحول للقاصرين ورفع الضريبة على السجائر للحد من استخدامها.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	التشدد في منع بيع علب السجائرللقاصرين
وضع القانون الحالي	لا حاجة لهذه التوصية بما يتصل ببيع علب السجائر: حظر قانون الحد من التدخين بيعها للقاصرين على ان يعاقب المخالف بغرامة من ضعفين إلى ستة أضعاف الحد الادنى للأجور
الخطوات الواجبة لانفاذها	لا حاجة لأي تعديل

تفكيك التوصية عند الحاجة	التشدد في منع بيع الكحول للقاصرين
وضع القانون الحالي	تنص المادة ٦٢٥ من قانون العقوبات على ان من قدم لقاصر دون الثامنة عشرة من عمره اشربة روحية حتى أسكره عوقب
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل المادة ٦٢٥ بحيث يلغى شرط اسكار القاصر لتحقق الجرم.
الجهة المسؤولة	وزارة العدل + وزارة الصحة العامة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	رفع الضريبة على السجائر للحد من استخدامها
وضع القانون الحالي	تخضع السجائر حاليا الى ثلاثة انواع من الضرائب: ضريبة الجمرك (٥٪)؛ ضريبة القيمة المضافة (١٠٪)؛ ضريبة قطعية (excise tax– تتراوح بين ال١٠٠٪ وحوالي ال١٠٣٪)
الخطوات الواجبة لانفاذها	رفع الضريبة على السجائر من خلال فرض ضريبة قطعية جديدة على كل المنتجات التبغية
الجهة المسؤولة	وزارة المالية + وزارة الصحة العامة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشرف

التوصية	**منع التدخين في الأماكن المغلقة- العامة والخاصة- وتخصيص أماكن خاصة للمدخنين والتشدد في تطبيق القوانين التي تحظّر التدخين في المؤسسات والأماكن العامة.**
وضع القانون الحالي	لا حاجة لهذه التوصية منذ صدور القانون رقم ١٧٤ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ **(الحد من التدخين وتنظيم صنع وتغليف ودعاية منتجات التبغ)**

التوصية	**تكثيف حملات التوعية في المدارس حول مضار التدخين واستهلاك الكحول وتعاطي المخدرات.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد تشريع في هذا الصدد
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعاميم تصدرها وزارة التربية والتعليم العالي.
الجهة المسؤولة	وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إطلاق حملات توعية حول الغذاء الصحي، خاصة للأهل، والتحذير من خطر بعض المأكولات المعلبة التي قد تتسبب بأمراض السرطان ومنع بيع المأكولات التي تحتوي على مواد حافظة في المدارس.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	إطلاق حملات توعية حول الغذاء الصحي، خاصة للأهل، والتحذير من خطر بعض المأكولات المعلبة التي قد تتسبب بأمراض السرطان
وضع القانون الحالي	يتعين على المؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة الخاصة تخصيص ساعة بث أسبوعيا لمسائل ارشادية دون مقابل بناء على طلب من وزارة العلام بموجب قانون رقم ٣٨٢، الصادر في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، «البث التلفزيوني والاذاعي» (مادة ٣٠).
الخطوات الواجبة لانفاذها	توجيه كتب من وزارة الاعلام الى وسائل الاعلام الخاصة المرئية والمسموعة + توجيه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الرسمية.
الجهة المسؤولة	وزارة الاعلام.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	منع بيع المأكولات التي تحتوي على مواد حافظة في المدارس
وضع القانون الحالي	لا يوجد تشريع في هذا الصدد
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار قانون بمنع المأكولات التي تحتوي على مواد حافظة في المدارس الخاصة والعامة.
الجهة المسؤولة	وزير التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**تفعيل وتطوير نظام الرقابة على المطاعم التابعة لوزارة الصحة من ناحية النظافة ونوعية الطعام وفرض غرامات مرتفعة على المخالفين.**
وضع القانون الحالي	**نجد أولا هنا القانون الصادر في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٥٠ الخاص باستثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات، والذي وضع آلية تفتيش للتثبت من توفر الشروط الصحية في المؤسسات المعنية.** **ومن ناحية أخرى، اوجب القرار رقم ١٥٩٢** صادر في ١٤ آب سنة ١٩٨٦ **المحافظة على الصحة داخل المطاعم والمقاهي ومحلات بيع المأكولات لكن نطاقه محصور بمدينة بيروت؛ ومن ناحية ثالثة، وضع القرار رقم ١٠١١** صادر في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٦٠ **احكاما عامة وغير متشددة للمحافظة على الصحة العامة (صحة المأكولات).**
الخطوات الواجبة لانفاذها	تعديل قانون ١٩٥٠، لجهة وضع تعزيز المعايير الملزمة، وتوسيع اطار التفتيش، وتشديد العقوبة.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة + وزارة السياحة
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

iii. وضع برامج خاصة تهدف إلى توعية الشباب والشابات حول التربية الجنسية والصحة الانجابية، بالاضافة الى:

التوصية	**التوعية حول المعلومات الجنسية المغلوطة التي تُبث عبر وسائل الإعلام؛**
تفكيك التوصية عند الحاجة	من خلال التربية: التربية الجنسية
وضع القانون الحالي	في المناهج حاليا فصول ومواد عدّة عن التربية الجنسية.ويسجل أن تعديلات مناهج الصف الثامن في باب «نقل الحياة عند الكائنات البشرية» لقيت معارضة شديدة مما أدّى الى الغائها على أن يعتمد في السنة الثانوية الثانية في فرع العلوم المنهج المعتمد لفرع الانسانيات والمتعلق بـ»التكاثر عند الانسان(مرسوم رقم ٢٠٦٦ الصادر في ١٩٩٩/١٢/٣١)
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار تعميم من وزارة التربية بتعديل المناهج الدراسية على ان تتضمنموادا مستحدثةحول العلاقات الجنسية واساليب الوقاية ولا سيما تعزيز التربية للوقاية من السيدا والأمراض المنقولة جنسيا وذلك ابتداء من الصف الثامن.
الجهة المسؤولة	المركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة التربية والتعليم العالي
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	من خلال الاعلام
وضع القانون الحالي	يتعين على المؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة الخاصة تخصيص ساعة بث أسبوعيا لمسائل ارشادية دون مقابل بناء على طلب من وزارة العلام بموجب **قانون رقم ٣٨٢، الصادر في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، «البث التلفزيوني والاذاعي» (مادة ٣٠).**
الخطوات الواجبة لانفاذها	توجيه كتب من وزارة الاعلام الى وسائل الاعلام الخاصة المرئية والمسموعة + توجيه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الرسمية.
الجهة المسؤولة	وزارة الاعلام.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**توعية الأهل حول الصحة الجنسية؛**
وضع القانون الحالي	يتعين على المؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة الخاصة تخصيص ساعة بث أسبوعيا لمسائل ارشادية دون مقابل بناء على طلب من وزارة العلام
الخطوات الواجبة لانفاذها	وزارة الاعلام توجه طلبات لوسائل الاعلام المرئي والمسموع الخاصة لبث برامج ارشادية في هذا الخصوص + تعليمات لوسائل الاعلام المرئي والمسموع العامة.
الجهة المسؤولة	وزارة الاعلام + وزارة الصحة العامة.
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

التوصية	**إنشاء مراكز علاج مجانية لمرضى السيدا ومكافحة الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له هؤلاء الأشخاص.**
تفكيك التوصية عند الحاجة	تأمين الدواء مجانا
وضع القانون الحالي	صدر عن وزارة الصحة العامة (القرار رقم ١/٢٧٠ تاريخ ٢٠ آذار ١٩٩٦)، بتأمين الدواء المجاني للمصابين بفيروس الايدز وذلك على اساس القانون اللبناني بشأن الامراض الانتقالية الصادر بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٥٧،والمرسوم الاشتراعي رقم ١٣٣ الصادر بتاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ الخاص بالأمراض الانتقالية. والواقع أن ثمة خطأ جسيما في اسناد الحق بدواء مجاني على هذا القانون الذي ينظم الأمراض الانتقالية اي التي تنتقل بالتخالط ويترتب عليها اجراءات عزل، فيما أن فيروس السيدا ينتقل بالجنس أو الدم او الحقن فقط ولا داع اطلاقا للعزل بشأنه.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار قانون خاص بحقوق الاشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري يضمن مجانية العلاج. علما أن ثمة مشروع قانون يتم اعداده بالتعاون مع UNDP والبرنامج الوطني لمكافحة السيدا.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة وخصوصا البرنامج الوطني لمكافحة السيدا
توقيت تنفيذها	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	المهم هنا ليس انشاء مراكز علاج مجانية للمصابينبفيروس السيدا بل على الغاء التمييز ضدهم في ولوج مراكز العلاج عموما. وهذا الأمر يفترض أن تقوم هذه المراكز بما يلزم للالتزام بمعايير الوقاية. كما من المهم تأمين دواء مجاني للمتعايشين مع فيروس الايدز.

تفكيك التوصية عند الحاجة	منع التمييز ازاء دخول مراكز العلاج
وضع القانون الحالي	لا يوجد حاليا اي تشريع في هذا الصدد. انما يترتب على المستشفيات الالتزام بمعايير وقاية كشرط لاعتمادها، وتعد هذه الشروط كافية لتأمين الوقاية اللازمة ازاء انتقال الفيروس.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار قانون خاص بحقوق الاشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري بمنع التمييز في ولوج مراكز العلاج.
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة وخصوصا البرنامج الوطني لمكافحة السيدا
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر

تفكيك التوصية عند الحاجة	مكافحة الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له المتعايشون مع فيروس نقل المناعة البشري
وضع القانون الحالي	لا يوجد حاليا اي تشريع في هذا الصدد.
الخطوات الواجبة لانفاذها	اصدار قانون خاص بحقوق الاشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري، يحول الى مكافحة الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له المتعايشين مع الفيروس لا سيما من خلال ضمان سرية المعلوماتومن خلال تحظير التمييز ضدهم خاصة في اماكن العمل وفي السكن والتعليم الخ...
الجهة المسؤولة	وزارة الصحة العامة وخصوصا البرنامج الوطني لمكافحة السيدا
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشرف

التوصية	**تفعيل حملات التوعية حول الأمراض المنقولة جنسياً.**
وضع القانون الحالي	لا يوجد تشريع خاص بشأن الفيروسات او الأمراض المنتقلة من خلال الجنس أو بواسطة الدم. انما تم انشاء البرنامج الوطني لمكافحة السيدا بموجب اتفاقية بين وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية. كما يتعين على المؤسسات الاعلامية المرئية والمسموعة الخاصة تخصيص ساعة بثأسبوعيالمسائل ارشادية دون مقابل بناء على طلب من **وزارة الاعلام بموجب قانون رقم ٣٨٢، الصادر في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، "البث التلفزيوني والاذاعي" (مادة ٣٠).**
الخطوات الواجبة لانفاذها	وضع قانون خاص بشأن فيروس الايدز والفيروسات المنتقلة عن طريق الجنس أو بواسطة الدم يتم فيه تنظيم التوعية + كتب من وزارة الاعلام لوسائل الاعلام المرئي والمسموع الخاص مع تعليمات لوسائل الاعلام الرسمي. .
الجهة المسؤولة	البرنامج الوطني لمكافحة السيدا (وزارة الصحة العامة) + وزارة الاعلام + وزارة العدل
توقيت تنفيذها (هل تحتاج الى انفاذ توصيات قبلها ام يمكن تنفيذها مباشرة)	تنفيذ مباشر
اقتراح بتطوير التوصية او توضيح معين	تعديل التوصية في اتجاه استبدال عبارة "الأمراض" بـ "الفيروسات".

تم إنتاج هذا الكتيب وطباعته بدعم من المجلس الوطني للمنظمات الشبابية في السويد (LSU) ومنظمة اليونيسف والسفارة النروجية في لبنان.

هاتف: 411 348 1 961+

الموقع الإلكتروني: www.youthforum-lb.org

بريد الكتروني: info@youthforum-lb.org